

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي بالأغواط
كلية الحقوق والعلوم السياسية



مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر
في شعبة حقوق تخصص: قانون جنائي و العلوم الجنائية

جريمة حيازة و استهلاك المخدرات على ضوء التعديلات الجديدة

الأستاذ المشرف :
أ. د / عبد الحليم بوقرين

إعداد الطالبين
- / ياسين بن تريح
- / سيد احمد بن زينب

لجنة المناقشة		
رئيسا	جامعة الأغواط	د / خضرون عطاء الله
مشرفا مقرا	جامعة الأغواط	أ. د / عبد الحليم بوقرين
مناقشا	جامعة الأغواط	د / تركي محمد السعيد

السنة الجامعية: 2024-2023

تشكرات

بعد الشكر و الحمد لله العلي العظيم

أتقدم بجزيل الشكر و العرفان الى كل من اشعل
شمعة في دروب عملنا و الى من وقف على المنابر
و اعطي من حصيلة فكره لينير دربنا الى الأساتذة
الكرام في كلية العلوم الاقتصادية و التجارية علوم
التسيير و اخص بالتقدير و الشكر الى الأستاذ
المشرف " **بوقرين حليم** " ، والذي غمرني بنصح
والتوجيه والإرشاد والمثابرة و الى الذين كانوا عوننا
لنا في هذا المشروع كما

دون أن ننسى الدكتور " **خضرون عطاء الله** " الذي
لم يبخل علينا بتشجيعاته
ومساعداته المتكررة

الإهداء

إلى من تغنى الشعراء بذكراها وجعلت الجنة تحت قدميها.... أمي حفظها الله
ورعاها

إلى صاحب القلب الكبير وذو الوجه النظير..... أبي رحمات الله
تتنزل عليه

إلى أخوتي وأغلى ما في حياتي حمزة و نور الدين
إلى عائلتي الكريمة

إلى من كان سندا وعونالي في هذا العمل مشرفي الأستاذ الفاضل

اد بوقرين عبد الحليم

إلى وجميع الاصدقاء و عائلة الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين ,
و إلى من درست وأتممت معهم مشواري الجامعي.....طلبة ماستر

قانون جنائي و العلوم الجنائية

إلى كل من يتصفح مذكري الآن

إليهم جميعا أهدي بحثي هذا

ياسين

الملخص:

تهدف الدراسة إلى الوقوف على ، القانون رقم 08-14 والقانون رقم 23-05 المعدل والمتمم بحيث ينظم جرائم حيازة واستهلاك المخدرات. يعتبر القانون الاستهلاك الشخصي للمخدرات جريمة وينص على عقوبات صارمة للأفراد المدانين بهذه الجريمة، بما في ذلك السجن والغرامات المالية الكبيرة. يُعاقب القانون أيضاً بشدة الأفراد الذين يتاجرون بالمخدرات أو يروجون لها، ويفرض عقوبات تصل إلى السجن المؤبد في بعض الحالات.

الهدف من هذا القانون هو حماية المجتمع من خطر المخدرات والحد من انتشارها، وتشديد الرقابة على المخدرات بكافة أشكالها. بالإضافة إلى ذلك، يشمل القانون تعزيز التوعية العامة حول المخاطر الصحية والاجتماعية للاستخدام غير الشرعي للمخدرات، وتشجيع البرامج للوقاية من الإدمان والعلاج للمدمنين.

الكلمات المفتاحية : الحيازة ، الاستهلاك ، المخدرات ، الوقاية ، التوعية .

Summary:

The study aims to identify the reality In Algeria, Law No. 14-08 amended and supplemented Law No. 05-23 regulates crimes related to drug possession and consumption. The law considers personal drug consumption a crime and imposes strict penalties including imprisonment and hefty fines on individuals convicted of this offense. The law also imposes severe penalties on drug traffickers and those who distribute drugs, including potential life imprisonment in certain cases.

The aim of this law is to protect society from the dangers of drugs and to curb their spread, by enhancing control over all forms of drugs. Additionally, the law includes measures to raise public awareness about the health and social risks of illegal drug use, and promotes programs for addiction prevention and treatment for addicts.

Keywords: possession, consumption, drugs, prevention, awareness.

مقدمة

يواجه الإنسان في حياته كثيرا من الظروف والمشاكل والتي قد تؤدي به إلى اللجوء إلى أفعال و وسائل عديدة محاولا به تحقيق غايته أو الهروب من الواقع الذي يعيشه إلا أن هذه الأفعال قد تدفعه في نهاية المطاف إلى الضياع والدمار، ومن بينها نذكر ظاهرة المخدرات. وهي من الآفات الخطيرة التي عاني منها الإنسان حيث ظهرت هذه الآفة عبرة التاريخ وذلك لكونها عبارة عن نباتات مضى على زارعها آلاف السنين، والتي جرى تداولها من ذلك الوقت حيث عرفت المخدرات عند المصريين القدامى و بلاد فارس في القرن الحادية عشر ميلاد ، حيث أنها في ذلك الوقت انت تستعمل لأغراض طبية كمسكنات للألام بالإضافة إلى استعمالها كطقوس دينية عند بعض الشعوب⁽¹⁾.

ولكن بمرور الزمن وتطور المجتمع والحضارة الإنسانية في جميع المجالات وحتى في ظواهر الإجرام، وقد مس هذا التطور ظاهرة المخدرات كذلك والتي لم تعد تقتصر على مجتمع دون الآخر حيث أنها لا تكاد بقعة تخلو منها، والتالي أضحت اليوم مشكلة عالمية ولم تعد مشكلة إجتماعية محصورة في موطن واحد فقط بل أصبحت من أكبر المشاكل التي يواجهها المجتمع الإنساني ولهذا تم تجرمها في مختلف تشريعات العالم والجزائر كباقي البلدان تعاني من هذه الظاهرة وذلك لعدة عوامل أهمها هو الموقع الجغرافي والاستراتيجي إذ تعتبر الجزائر منطقة عبور فهي الممر والسوق المربحة للتجارة الفتاكة لبعض الدول.

وهنا تكمن خطورة هذه الظاهرة والتي تقضي على كيان المجتمع الجزائري مما جعلنا نتناول موضوع جريمة حيازة واستهلاك المخدرات في التشريع الجزائري وذلك وفقا لما هو منصوص

¹- بوراوي شرف الدين ، جريمة تعاطي وترويج المخدرات في التشريع الجزائري ، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة ماستر في الحقوق ، تخصص قانون جنائي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم حقوق ، جامعة □ خيضر ، بسكرة 2013- 2014

عليه في قانون المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال غير المشروعين بهما بالإضافة إلى قواعد قانون الإجراءات الجزائية وقانون العقوبات.

أهمية الدراسة:

كما أن لهذا الموضوع أهمية كبيرة تكمن في:

أن آفة المخدرات من أصعب المشاكل التي عاني منها العالم وذلك نظرا لما تسببه من أضرار على الفرد والمجتمع والتي باتت مصدر قلق على المستويين الدولي والوطني. بالإضافة إلى اتساع شبكات الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية التي تساعد في زيادة عدد مستهلكي ومدمني المخدرات.

تسارع التطورات العلمية مثل الانترنت والمرتبطة بمعلومات عن المخدرات وكيفية إنتاجها والحصول عليها واستخدامها وهذا ما يؤدي إلى تعطيل الجهود لمكافحة المخدرات.

اسباب اختيار الموضوع:

ويعود السبب الرئيسي لاختيار هذا الموضوع إلى:

اسباب ذاتية : وهي الرغبة في معرفة الأسباب الرئيسية الدافعة إلى تعاطي هذه السموم بشكل فضيع وذلك معرفة هذه السلعة والتي تحقق أرباح للعصابات وتقتل كيان المجتمع وذلك من خلال الإتجار بها بالإضافة إلى أسباب موضوعية وهي معرفة التكييف القانوني للأفعال التي تكون جريمة حيازة واستهلاك المخدرات والتي تبناها المشرع الجزائري بالإضافة إلى مد نجاح الجهود الدولية والوطنية والعربية في التعامل مع هذه الجريمة.

أهداف الدراسة:

وعود السبب الرئيسي من هذه الدراسة:

إلى تبين الدوافع التي جعلت الفرد يلجأ إلى هذه الآفة سواء لتعاطيها أو لترويجها.

كما أن جرائم المخدرات من الجرائم البالغة الخطورة سواء على الصعيد الدولي أو الوطني فهناك ترابط تام بينهما وأشكال الإجرام الأخرى مثل الإرهاب تبييض الأموال الفساد... الخ.

حيث أن الجزائر لم تبق دولة عبور فقط بل استفحلت في زراعة هذه المواد السامة مثل القنب والأفيون في بعض مناطقها.

ذالك معرفة مد تأثير السياسة الوطنية أي التشريع الجزائري من خلال مؤسسات والنصوص العقابية التي حصرها في قانون 18/04 المتعلق بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية و التعديلات الجديدة على ضوء القانون 05-23 .

الصعوبات:

ويجدر بنا الإشارة إلى بعض الصعوبات التي واجهتنا هي ندرة المراجع المتخصصة بشكل كبير في التشريع الجزائري مع كثرة توفرها في التشريعات المقارنة.

الإشكالية:

ومن خلال ما سبق يمكن مناقشة هذا الموضوع وفق المنظومة التشريعية الجنائية في الجزائري وذلك انطلاقا من الإشكالية التالية:

- ماهية النظام القانوني لجريمة حيازة واستهلاك المخدرات على ضوء التعديلات الجديدة ؟
- وتتفرع هذه الإشكالية إلى عدة تساؤلات وجب طرحها:
- فيما تتمثل آليات مكافحة جريمة حيازة واستهلاك المخدرات في التشريع الجزائري ؟
- ما مد نجاح المشرع الجزائري في تطبيق السياسة العلاجية للمتعاطي أي المدمن المخدرات بدل السياسة العقابية؟

منهج الدراسة :

ومن خلال هذا إستعنا المنهج التحليلي و من ذلك في تحليل النصوص القانونية بالإضافة إلى الإستعانة المنهج الوصفي من خلال وصف أنواع المخدرات ووصف جريمة حيازة واستهلاك المخدرات.

وللإجابة على هذه الإشكالية اتبعنا الخطة التالية حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى: ماهية المخدرات والذي قسم إلى مبحثين المبحث الأول نتطرق فيه إلى مفهوم المخدرات بصفة عامة وخاصة كذلك نتعرف على أنواع المخدرات، أما المطلب الثاني نطرق فيه إلى أسباب تعاطي وترويج المخدرات وأثارها.

أما المبحث الثاني نتعرف فيه إلى أركان جريمة تعاطي وترويج المخدرات في التشريع الجزائري والذي ينقسم إلى مطلبين المطلب الأول الأركان المكونة لجريمة الاستهلاك و التعاطي و المطلب الثاني الأركان المكونة لجريمة ترويج للمخدرات.

أما الفصل الثاني: والذي سنتعرف فيه إلى آليات مكافحة جريمة حيازة وترويج المخدرات على المستوى الدولي والوطني حيث قسم إلى ثالث مباحث كذلك ونتعرف في المبحث الأول على آليات مكافحة المخدرات على المستوى الدولي حيث نتعرف في المطلب الأول إلى الجهود الدولية لمكافحة جريمة تعاطي وترويج المخدرات على المستوى الدولي والجهود العربية لمكافحة جريمة تعاطي وترويج المخدرات في المطلب الثاني.

أما المبحث الثاني نتعرف فيه على مكافحة المخدرات على المستوى الوطني أي في التشريع الجزائري حيث نتناول في المطلب الأول آليات وأساليب مكافحة جريمة تعاطي وترويج المخدرات في التشريع الجزائري، أما المطلب الثاني نتعرف على عقوبات جريمة تعاطي وترويج المخدرات , اما المبحث الثالث فقد تناولنا التعديلات التي طرأت في القانون الجديد 05-23

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لجريمة تعاطي وترويج المخدرات

تعتبر المخدرات من أكثر الآفات خطورة وذلك بشتى أنواعها حيث يلجأ إليها الإنسان تحت ضغوط عديدة كما أنها تعود عليه بآثار سلبية وعلى مجتمعه سواء كان من متعاطيها وذلك بالإدمان عليها وبالتالي تأثر على صحته أو قد تدفعه إلى اللجوء لعدة جرائم لأجل الحصول عليها، أو من مروجيها والذين يلجئون إلى جرائم كبرى ومنظمة ذلك لتهريب هذه السموم لأجل الإتجار بها بالإضافة إلى جرائم غسل الأموال لتبرر أموالهم.

كما أن جريمة المخدرات كغيرها من الجرائم تتصل بها عدة أفعال أو تصرفات تدخل في تكوينها والتي تحدد السلوك الإجرامي فيها سواء كان تعاطيا أو ترويجا.

ومن خلال هذا سنتطرق في هذا الفصل إلى ماهية المخدرات والذي قسم إلى مبحثين، المبحث الأول عنوان: مفهوم جريمة المخدرات، أما المبحث الثاني سنتطرق إلى أركان جريمة تعاطي وترويج المخدرات في التشريع الجزائري، حيث نتناول التفصيل الأركان المكونة لجريمة التعاطي، والأركان المكونة لجريمة الترويج.

المبحث الأول: مفهوم المخدرات

في هذا المبحث سنتطرق إلى تعرف المخدرات وأنواعها وأسباب انتشارها وأضرارها

المطلب الأول: تعرف المخدرات

سنتناول في هذا المطلب تعريف المخدرات وتعريف الفعلي التعاطي والترويج بالإضافة إلى أنواع المخدرات.

الفرع الأول: التعرف اللغوي والاصطلاحي للمخدرات

لبداية موضوعنا هذا وجب علينا معرفة معنى المخدرات سواء من الناحية اللغوية أو العلمية والقانونية.

أولا - لغة:

هو اسم فاعل من المخدر بتشديد الدال، ومصدره التخدير والمادة خدر تطلق على عدة معان، الفتور والكسل، فتور العين، المطر وظلمة الليل⁽¹⁾.

ثانيا - اصطلاحا:

لم نجد تعريفا جامعاً يوضح لنا مفهوم المخدرات بوضوح، بل هناك مجموعة من التعاريف الاصطلاحية للمخدرات والتي تتنوع بين العلم والقانون وسنذكر بعضها:

أ - التعريف العلمي:

المخدر مادة مؤثرة بحكم طبيعتها الكيميائية في نفسية العي أو وظيفته. كما تعرف أيضا أنها مادة كيميائية تسبب النعاس والنوم أو غياب الوعي المصحوب بتسكين الألم⁽²⁾.

ب - التعريف القانوني:

أن المشرع الجزائري لم يورد تعريفاً لمادة المخدرات في قانون 05/85 المؤرخ في 16/02/1985 والمتعلق بحماية الصحة وترقيتها ولم يتم حتى بتصنيف المواد المخدرة فقد أحال ذلك في المادة 190 منه⁽³⁾، غير أنه بصدور قانون 18/04 في 25/12/2004 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والإتجار غير المشروعين بهما⁽⁴⁾، والذي أعطى هذا الأخير تعريف للمخدرات والمؤثرات العقلية و بكثير من المصطلحات والمفاهيم والتي لها علاقة بها حيث حدد ما المقصود منها في المادة الثانية كما يلي: يقصد في مفهوم هذا القانون.

- المخدر: كل مادة طبيعة كانت أم اصطناعية، من المواد الواردة في الجدولين الأول والثاني من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات سنة 1961 بصيغتها المعدلة بموجب البروتوكول سنة 1972.

1 - أحمد أبو الروس، مشكلة المخدرات والإدمان، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرة - مصر، د ط ، 2003، ص 11.

2 - نصر الدين مروك، جريمة المخدرات في ضوء القوانين والاتفاقيات الدولية، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 19.

3 - المادة 190 من القانون 05/85 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها المؤرخ في 16/02/1985، الجريدة الرسمية عدد 8 بتاريخ 17/02/1985 والتي تضمنت " يحدد التنظيم كفية الإنتاج المواد والنباتات السامة المخدرة ونقلها واستردادها وتصديرها وحيازتها وإهداؤها والتنازل عنها وشراءها واستعمالها وكذلك زراعة هذه النباتات"، وهذه المادة ملغاة بموجب المادة 38 من القانون 18/04.

4 - القانون 18/04 المؤرخ في 25/12/2004 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروع بهما، الجريدة الرسمية رقم 83، الصادر بتاريخ 26/12/2004.

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لجريمة الاستهلاك (التعاطي) حيازة وترويج المخدرات

- المؤثرات العقلية: كل مادة طبيعية كانت أو اصطناعية أو كانت منتوج طبيعي مدرج في الجداول 1-2-3-4 من الاتفاقية المؤثرات العقلية سنة 1971 (5).

ومن خلال هذا نجد أن المشرع قد أحالنا على الاتفاقية والبروتوكول الخاصين بالمخدرات (6) والذين قاما بتعريف وتصنيف المخدرات في الجدولين 1-2 و بذلك يكون قد سد الفراغ القانوني الذي كان سابقا.

وبالإضافة إلى ما ذكر نلاحظ أيضا أن المشرع قد تعرض إلى المخدرات والمعاقبة عليها في قوانين آخر القانون رقم 07/79 المؤرخ في 1979/06/21 والمتضمن قانون الجمارك وذلك من خلال ما نص عليه في المادة 324 إلى 328 والتي تتعلق بالجناح الجمركية الخاصة بتهريب البضائع المحظورة (7).
ج - بالإضافة إلى تعاريف أخرى :

ذلك عرفه الدكتور سعد المغربي هي: كل مادة خام أو مستحضرة تحتوى على عناصر منبهة أو مسكنة من شأنها إذا استخدمت من غير أغراض طبية وصناعية أو تؤدي إلى حالة التعود والإدمان عليها مما يضر الفرد والمجتمع جسميا ونفسيا واجتماعيا (8).

ثالثا - تعريف فعلي للاستهلاك (التعاطي) وترويج المخدرات:

بما أن بحثنا يقتصر على جريمة التعاطي او الاستهلاك والترويج جاز لنا تعريف فعلي التعاطي والترويج المخدرات

أ - تعريف تعاطي او استهلاك المخدرات:

عرف التعاطي على أنه: إستخدام أي عقار مخدر بأية صورة من الصور المطروحة في مجتمع ما للحصول على تأثير نفسي أو عقلي معين.

⁵ - المادة 2 من القانون رقم 18/04

⁶ - الاتفاقية الوحيدة للمخدرات 1961 والعدالة بروتوكول جنيف 26 مارس 1972.

⁷ - القانون رقم 07/79 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 هـ الموافق ل 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك، منشور في ج.ر العدد 30، 24 يوليو 1979.

⁸ - رشاد عبد اللطيف، الآثار الاجتماعية لتعاطي المخدرات، دار النشر المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1992، ص 43.

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لجريمة الاستهلاك (التعاطي) حيازة وترويج المخدرات

أو هو رغبة غير طبيعية يظهرها بعض الأشخاص نحو مخدرات أو مواد سامة تعرف إراديا أو عن طريق المصادفة على أثارها المسكنة أو المخدرة أو المنهية وتسبب حالة من الإدمان تضر بالفرد والمجتمع جسميا ونفسيا أو اجتماعيا⁽⁹⁾.

وتعرف إجرائيا أيضا هو أخذ جرعة من المخدر و يكون بطريقة مختلفة وأماكن وأوقات معينة نتيجة في بعض الأحيان لضغوطات يتعرض لها أو لتحقيق نشوة ما⁽¹⁰⁾.

ب- تعريف الإتجار بالمخدرات:

ينقسم شرح القانون في تعريف الإتجار إلى قولين:

حسب الرأي الأول:

يقصد بالإتجار قيام الشخص بمزاولة عمليات تجارية متعددة للمواد المخدرة وأن يتخذ منها حرفة يعتاد عليها، ولا يكفي لثبوتها عملية واحدة ولعدة عمليات متفرقة في أوقات متباعدة، وإنما يجب أن يكون الشخص قد كرس نشاطه لهذا العمل.

كما ذهب الرأي الآخر إلى القول بأن الإتجار بالمخدرات يتحقق كلما كان تقديم المخدر للغير مقابل سواء كان هذا المقابل نقدا أم عينا أم منفعة، وسواء حصل على هذا المقابل أم لم يحصل⁽¹¹⁾.

كما يعرف أيضا هو الإتجار بجوهر المخدر، أي أن يقوم الشخص لحسابه الخاص بمزاولة عمليات تجارية متعددة قاصدا أن تتخذ منها حرفة معتادة له، حيث لا تكفي لثبوت الإتجار عملية واحدة ولا عدة عمليات متفرقة في أوقات متقطعة لا اتصال بينها⁽¹²⁾.

9 - المرجع نفسه، ص 44.

10 - سعيد زبوش، مقال حول تأثير المخدرات على العلاقات الاجتماعية عند المراهقين دراسة ميدانية مركز علاج المدمنين، أبوبكر بالكايد ولاية لبويرة، (جامعة حسيبة بن بوعلي)، الشلف، ص 5.

11 - راشد بن عمر العارضي، جرائم المخدرات وعقوباتها في الشريعة والقانون، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العدالة الجنائية، تخصص تشريع جنائي إسلامي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، الرياض، 2002، ص 125.

12 - فاطمة العرفي، ليلي إبراهيمي العدوان، جرائم المخدرات في ضوء الفقه الإسلامي والتشريع، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 141 -

142.

الفرع الثاني: أنواع المخدرات

المواد التي تخدر الإنسان وتفقدده وعيه وتغيبه عن إدراكه ليست لها نوع واحد وإنما هي بحسب مصدرها وأنواعها متعددة ويمكن تقسيمها وتصنيفها إلى مخدرات طبيعية وتخليقيه ولكثرة أنواعها ركزنا على المخدرات الأكثر شيوعا طبيعيا أم صناعية كانت وخاصة في الجزائر.

أولا: المخدرات الطبيعية

وهي التي يكون مصدرها الأساسي نباتات ومن أهمها نذكر على سبيل المثال: نبات القنب الهندي (الحشيش)، نبات القات والخشخاش الأفيون ونبات الكوكا⁽¹³⁾.

1 -نبته القنب:

هو نبتة ورقية وأوراقها طويلة وضيقة لزجة ومشرشرة ويوجد تحت أشكال مختلفة إما نوع ذو ألياف أو منتج الزيت ويستخرج الحشيش من نبات القنب حيث يجمع الراتينج من القسم المزهري للنباتات والسطح العلوي للأوراق عن طريق قشطه أثناء تزهير النبات.⁽¹⁴⁾ حيث اعتبر المغرب أول دولة في العالم في إنتاج القنب فتننتج 60% من الإنتاج العالمي، وهو ما يشكل تهديدا خطيرا للجزائر باعتبارها دولة عبور وأصبحت دولة مستهلكة⁽¹⁵⁾.

2 -الكوكا:

تسمى علميا (اريتروكسيلون) ويسمها سكان جمهورية البيرو النبات الإلهي، وهي شجيرة ذات أوراق دائمة خضراء، وبلغ ارتفاعها حوالي 150 سم، وتزرع في ظروف مناخية خاصة تكون فيها درجة الحرارة ما بين 15 و20 درجة مئوية مع ارتفاع الرطوبة، وأوراقها ذات شكل بيضاوي وتكون على هيئة مجموعات تحتوي كل مجموعة على حوالي سبع وريقات⁽¹⁶⁾.

¹³ - عبد الرحمان محمد أبو عتمه، حجم ظاهرة الاستعمال غير المشروع للمخدرات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض سنة 1998، ص20.

¹⁴ - نبيل صقر، جرائم المخدرات في التشريع الجزائري، دار هومة، عين مليلة-الجزائر، 2006، ص16.

¹⁵ - لحسين بن شيخ آت ملويا، المخدرات والمؤثرات العقلية، دراسة قانونية وتفسيرية، دار هومة، عين مليلة-الجزائر، 2010، ص12.

¹⁶ - مصطفى مجد هرجة، جرائم المخدرات في ضوء الفقه والقضاء، د ط، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص24.

3 -خشخاش الأفيون:

مصدره الأساسي نبات الخشخاش وهو نبات يبلغ طوله 70 سم إلى 150 سم، أوراقه طويلة ناعمة خضراء ذات عنق فضي، ومن أهم المناطق التي يزرع فيها المكسيك، الهند والأفيون هو عصير مادة الخشخاش التي لم تنضج بعد و يستخلص عن طريق شريط رأس النبات ويتميز برائحة نفاذة، ويتعاطى عن طريق الفم أو الحقنة في الجسم بعد إذابته بماء دافئ⁽¹⁷⁾.

4 -القات:

نبات لا يزيد ارتفاع شجرته عن المتر الواحد كثير الأغصان أوراقه تشبه أوراق الليمون لونها اخضر مشروب بالحمر مشرشرة جوانبه ولها رائحة عطرية. تنتشر زراعته في اليمن، هو يؤثر على الجهاز العصبي كما يظهر أثره عند استعمال فيؤدي إلى زيادة في الحركة والنشاط وزيادة في الإثارة والاتجاه إلى العنف والاضطراب والتصرفات الإرادية ثم يؤدي إلى الأرق والسهر ويبدو مدمن القات باهتا محمر العينين⁽¹⁸⁾.

ثانيا: المخدرات الصناعية

يقصد بالصنع حسب المادة 2 من القانون 18/04 جميع العمليات غير الإنتاج، التي يتم الحصول بها على المخدرات والمؤثرات العقلية وتشمل التنقية وتحويل المخدرات إلى مخدرات أخرى ومن أهم هذه الأنواع نذكر ما يلي:

1. **المورفين:** عبارة عن مسحوق أبيض ناعم غير بلوري عديم الرائحة مر المذاق وأحيانا يكون على شكل سائل أبيض شفاف ويعبأ في أواني زجاجية، وقد يكون في صورة أقراص حيث أنه يعتبر أقوى المخدرات المانعة للألم و تم تعاطيها عبر الفم أو التدخين أو الحقن ويسبب الإسترخاء، وعند غيابه يصاب المدمن بالهيجان الشديد⁽¹⁹⁾.

2. **الكوكايين:** ينتج من نبات الكوكا حيث يستخلص مادة الكوكايين بطريقة كيميائية ويؤخذ عن طريق الشم أو الحقن تحت الجلد وأحيانا تمضغ الورقة الخضراء للنبات، وتعتبر البيرو وبوليفيا من أهم مصدر

¹⁷ - نبيل صقر، المرجع السابق، ص 18.

¹⁸ - احمد أبو الروس، المرجع السابق، ص 18-19.

¹⁹ - نبيل صقر، المرجع السابق، ص 19-20.

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لجريمة الاستهلاك (التعاطي) حيازة وترويج المخدرات

الكوكايين في العالم، ومن بين تأثيراته إمكانية إصابة متعاطيه الأمراض القلبية والسكتة الدماغية كما أنه يسبب نقصا سريعا في الوزن وضعف وإمتناع شديد في لون الوجه وزيادة الإحساس بالقلق، ويصبح المدمن بعد الإمتناع عن تعاطيه كسولا مهملا في نفسه وفي شخصه وملا بسه⁽²⁰⁾.

3. الهروين: هو مشتق شبه صناعي من المورفين ويفوق فعاليته من مرتين إلى عشرة مرات وفق المقادير المستعملة ويعتبر أكثر المخدرات خطورة في العالم وذلك لكثرة المتعاطين له وسرعة الإدمان عليه.

وتكون طريقة تعاطيه عن طريق الحقن تحت الجلد أو في الوريد أو الفم أو الاستنشاق ويؤدي تعاطي الهروين إلى شرود الدهن و يكون المدمن مهملا في حياته العامة⁽²¹⁾.
وتوجد عدة أنواع من هروين:

- قاعدة الهروين الجافة، وهي مادة صلبة يمكن سحقها ويتراوح لونها بين الرماد الشاحب، البني الغامض أو الرماد الغامق وتسمى الهروين رقم 2.
- الهروين رقم 3 وتوجد شكل حبيبات.
- الهروين رقم 4 ويوجد على شكل مسحوق دقيق ابيض منقى بدرجات كبيرة⁽²²⁾.

4. الكودايين: يستخلص من المورفين الكيميائي ويعتبر الكودايين من المواد الفعالة في تسكين السعال ومسكن الآلام وأكثر الأدوية استعمالا في الأغراض الطبية والإدمان عليه نادر جدا حيث أن لبلوغ مرحلة الإدمان يلزم تعاطيه لمدة طويلة حتى يمكن الإدمان عليه إلا أن مدمن الأفيون يتناولونه كبديل في حالة تعذر حصولهم على الأفيون وطريقة تناوله تكون أما عن طريق الفم أو الحقن حيث أنه صنع على صورة أقراص أو مسحوق أبيض اللون لا رائحة له⁽²³⁾.

وبالإضافة إلى هذا توجد ما يسمى أيضا بالمؤثرات العقلية وتعرف المؤثرات العقلية كتالي:

²⁰ - ينظر: احمد أبو الروس، المرجع السابق ، ص18.

²¹ - المرجع نفسه، ص16.

²² - نبيل صقر، المرجع السابق، ص20.

²³ - أحمد أبو الروس، المرجع السابق ، ص 16.

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لجريمة الاستهلاك (التعاطي) حيازة وترويج المخدرات

هي عقاقير المستخلصة من التفاعلات الكيميائية، منها ما يسبب التنبيه الشديد للجهاز العصبي ومنها ما يسبب الهدوء ومنها ما يؤدي إلى الإخلال والهلوسة في الإدراك والتفكير والوظائف الحركية⁽²⁴⁾.

1. العقاقير المهلوسة:

تضم مواد متنوعة، تنتمي إلى مجموعة كيميائية متغايرة ولكن تجمعها خاصية إحداث الهلوسة، و يؤدي تعاطيها إلى الشعور بالقلق والاضطراب السمعي والبصري وفقدان الشعور بالزمان والمكان مثل حبوب LSD⁽²⁵⁾.

2. -العقاقير المنشطة:

هي عقاقير مخدرة، من خواصها تنشيط الجهاز العصبي وعدم إحساس الفرد بالإرهاق ويشعر متعاطيها الحيوية والرغبة في العمل وزيادة في التركيز مثل الكوكايين⁽²⁶⁾.

3. -العقاقير المهدئة:

هي عقاقير مخدرة، تستعمل طبيًا لعلاج الأرق و ضمادات للصرع والتشنجات ذات التأثير سريع إذا أفرط الفرد في تناولها، حيث يشعر بالكسل وفقدان الاتزان فتأثيرها يشبه تأثير الكحوليات وأعراض الإمتناع عنها أكثر قسوة من الهيروين⁽²⁷⁾.

ثالثا -المواد الطيارة:

هو نوع غريب من الإدمان العصري والمتمثل في استنشاق المواد الطيارة المنبعثة من الغراء، البنزين، المبيدات، الأصباغ.... وهذا النوع من الإدمان هو من أخطر المشاكل التي تواجه شبابنا الآن.

²⁴ - نبيل صقر، المرجع السابق ، ص21.

²⁵ - محمد السيد علي، المخدرات تأثيرها وطرق التخلص الآمن منها، جامعة نايف العربية، ط1، الرياض -المملكة العربية السعودية، 2012، ص125.

²⁶ - عبد الرحمان أبو عتمة، المرجع السابق ، ص21.

²⁷ - محمد السيد علي، المرجع السابق ، ص155.

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لجريمة الاستهلاك (التعاطي) حيازة وترويج المخدرات

حيث تعتبر هذه المبيدات والغازات من المخدرات تؤثر على الجسم والعقل معا، ولكنها أخطر من بقية أنواع المخدرات الأخرى لاعتبارها مجموعة من الكيماويات من الصعب تحديد مصدر الخطر القاتل فيها. حيث تستهدف هذه في تأثير الضار (الكبد، الكلى، نخاع العظام، والجهاز العصبي). ورجع سبب استنشاقها ذلك لاعتبارها رخيصة الثمن وسرقتها أمر سهل نسبيا لأنها تكون بديلا عن الخمر والمخدرات المعروفة⁽²⁸⁾.

المطلب الثاني: أسباب استهلاك وترويج المخدرات وآثارها

سنطرق في هذا المطلب إلى العوامل أو الأسباب التي دفعت الفرد إلى تعاطي وترويج المخدرات في الفرع الأول، كما نتطرق إلى آثار أو أضرار هذه الجريمة على عدة جوانب في الفرع الثاني.

الفرع الأول: أسباب تعاطي وترويج المخدرات

هناك عدة أسباب تؤدي بالفرد إلى اللجوء إلى هذه الآفة الهدامة سواء من خلال تعاطيها أو المتاجرة بها ومن بينها:

أولا- أسباب داخلية:

وهي أسباب تتعلق بالشخص نفسه، حيث أن هناك العديد من الأسباب المتعلقة بالمدمن والتي تجعله يتعاطى المخدرات لمخرج لما يعانيه أو لتهرب من الواقع الذي يعيشه ونذكر منها عدم قدرة المتعاطي على التعامل في الوسط الذي يعيش فيه حيث أنه إذا فشل في عمليات التنشئة الاجتماعية والتعليم والأخذ والعطاء في اتباع رغبات وغرائز الإنسان، يؤدي إلى إحداث اضطراب في علاقته اتجاه العالم الخارجي وفقدان الثقة بالنفس، حيث أن كل هذه الأمور ستدفعه إلى تعاطي المخدرات لمحاولة تجاوز ما يعانيه من أزمات⁽²⁹⁾.

²⁸ - نصر الدين مروك : المرجع السابق، ص 49-50.

²⁹ - ينظر: فاطمة العرفي و ليلي إبراهيمي، المرجع السابق، ص 52-53.

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لجريمة الاستهلاك (التعاطي) حيازة وترويج المخدرات

بالإضافة إلى شعور الفرد بالحرمان وهذا ما يجعل الفرد يلجأ إلى الهروب من الواقع في ضل
الضعف وعدم الاستقرار النفسي وعدم قدرته على تلبية حاجاته وشعوره بهذا الحرمان يدفعه إلى
التعاطي المخدرات تهرباً من الواقع المؤلم إلى عالم يتهيأ له أنه جميل وأنه الحل الأمثل لعلاج مشاكله⁽³⁰⁾.
ثانياً -أسباب اجتماعية:

وهي تتمثل في محيط الإنسان من أسرته وحياته ومجتمعه فلكل منها أثر كبير وخطير في حاضر
الفرد ومستقبله وحياته بصفة عامة:

1. -الأسرة:

وهي العنصر الرئيسي الذي ينمو فيه الطفل ولها تأثير كبير على سلوك والديهم ويميلون إلى
تقليدهم والأخذ بمبادئهم وأخلاقهم وقيمهم⁽³¹⁾. حيث أن رقابة الأسرة تلعب دور كبير خاصة الأحداث
فغياب دور الوالدين في الإشراف والعناية بسلوك أبنائهم وخاصة في الأسر المتفككة وذلك لانعدام
التكامل والتفاعل في الأسرة مما يؤدي إلى المشاكل الاجتماعية للأبناء والحرمان من المشاعر الأمن والحب
والطمأنينة وهذا ما يدفع الأبناء إلى السلوك غير سوي وتعاطي المخدرات⁽³²⁾.
بالإضافة إلى تأثير الأصدقاء المقربين المدمنين وذلك بسبب الاختلاط بهم⁽³³⁾، وكذلك قد يلجأ إلى
تعاطي المخدر من أجل إرضاء أصدقائه المتعاطين⁽³⁴⁾.

2. -المجتمع:

حيث أن انحلال المجتمع وتفككه واختلال النظام فيه يؤدي إلى القلق لدى الأفراد وبتالي هذا ما
يجعلهم يبحثون على وسائل لتهرب من الواقع الاجتماعي وقد تكون من بين هذه الوسائل تعاطي
المخدرات⁽³⁵⁾، وبالإضافة إلى عامل الانفتاح والعولمة مما جعل المجتمعات تتأثر بالثقافات وحضارات الدول

30 - محمد هادي ، الحشيش قاتل الإنسان ودعامة الاستعمار، دار الهدى ، عين مليلة، د ط ، الجزائر، ص 24-25.

31 - فاطمة العرفي و ليلي إبراهيمي، المرجع السابق ، ص 56-57.

32 - رشاد احمد عبد الطيف، المرجع السابق ، ص 25-28.

33 - فاطمة العرفي و ليلي إبراهيمي، المرجع السابق، ص 53.

34 - أحمد عبد العزيز الصفر، أسباب تعاطي المخدرات في المجتمع العربي ، ط 1 ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ، ص 147.

35 - فاطمة العرفي و ليلي إبراهيمي، المرجع السابق، ص 60.

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لجريمة الاستهلاك (التعاطي) حيازة وترويج المخدرات

المتقدمة وذلك من خلال التقليد أو حب الاطلاع أو إظهار الرجولة خاصة صغار السن والشباب بالإضافة إلى عدم رقابة الأسرة وملل العمر وبتالي انخفاض الوازع الديني والأخلاقي⁽³⁶⁾.

ثالثا -أسباب اقتصادية:

وتتمثل فيما يربط الفرد من الناحية الاقتصادية من حيث العمل وحاله الاقتصادية وكذلك المجتمع مثل البطالة والتي تعتبر من أكبر المشاكل التي تواجه دول العالم بأسره فهي لا تقتصر فقط على الجزائر. حيث تمس بوجه الخصوص فئة الشباب والمقدرة الملايين سواء باللجوء إلى المخدرات من أجل التعاطي أو بحث عن نسيان المشاكل أو من أجل المتاجرة وتهرب المادة المخدرة والتي توفر له أموال طائلة كما أن الحالة الاقتصادية للفرد نعني بها الفقر والغنى وكذلك الوضعية الاقتصادية الدولية مقترنة بالدول الأخرى مثل ولايات متحدة، بالرغم من أنها أكثر دول العالم ثراء إلا أنها تعاني أكثر من غيرها تفشي في ظاهرة المخدرات بين أبنائها⁽³⁷⁾.

رابعاً -أسباب سياسية:

حيث تساهم الظروف السياسية كثيرا في اتجاه الأشخاص لاسيما الشباب إلى تعاطي المخدرات بهدف الهروب من الواقع المعاش الذي سبب لهم الضغوط والتوتر والاكثئاب وتضاعف الإقبال عليها إذا ان الشعب مسلوب الإرادة بسبب الاستعمال والاضطهاد، وما يترتب من تخلف وفساد في النظم الاقتصادية والعلاقات الإنسانية، بالإضافة إلى الفساد في الدولة لاسيما الفساد السياسي الذي يشكل المناخ الملائم الذي يسمح للجريمة المنظمة بتوزيع نشاطاتها غير المشروعة وخاصة إذا دخلت هذه الجريمة المؤسسات السياسية أو كانت الدولة المنتجة لها حدود مع الدول المنتجة فهذا يعد من أكثر الأسباب المؤدية إلى انتشار المخدرات⁽³⁸⁾.

الفرع الثاني: آثار تعاطي وترويج المخدرات

تسبب المخدرات عدة آثار على حياة الإنسان ومنها:

³⁶ - رشاد احمد عبد الطيف، المرجع السابق، ص 18-20.

³⁷ - محمد فتحي العيد، الإستراتيجية العربية لمكافحة استعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،

الرياض -المملكة العربية السعودية، 2009، ص 203.

³⁸ - فاطمة العرفي و ليلى إبراهيمي، المرجع السابق، ص 65-66.

أولا - آثار صحية:

حيث تأثر المخدرات على صحة الإنسان بشكل كبير حيث يصاب بفقدان الشهية للطعام مما يؤدي إلى النحافة أو الضعف العام، ذلك اضطراب وظيفي في الحواس السمع والبصر، اضطراب في الجهاز الهضمي، إتلاف الكبد، اضطراب في الإدراك الحسي العام إخلال التوازن.. الخ⁽³⁹⁾.

ثانيا - آثار نفسية:

يؤدي سوء استعمال المخدرات إلى تغيرات أساسية في الشخصية إذ يجعل الإنسان قابل للأمراض النفسية والذهنية مثل اضطرابات الهلوسة والهذاء، اليأس والحزن الشديد، صعوبة التفكير، والانفعال والانسحاب من المجتمع... الخ⁽⁴⁰⁾.

ثالثا - آثار اجتماعية:

حيث يؤثر تعاطي المخدرات على الشخص المتعاطي من خلال، فقدته التعامل مع الآخرين، فقدان التفاعل مع المواقف الاجتماعية ومع الأسرة والمجتمع، التصرف بتصرفات لا منطقية لا يرضى عنها المجتمع، انتشار البطالة والفساد والفقر، وانتشار أنواع الرذيلة، كثرة حوادث السيارات، انخفاض التحصيل العلمي للشباب⁽⁴¹⁾.

رابعا - آثار اقتصادية:

تفشى البطالة والفقر في المجتمع بسبب إنفاق نسبة كبيرة من الدخل لشراء المخدرات بالإضافة إلى ركون المتعاطي إلى الكسل⁽⁴²⁾، وكذلك تأثيرها على الوضع الاقتصادي بسبب كثرة التهريب وهجرة العملة بدون عوائد وفائدة وبتالي ازدياد تكاليف المعيشة وتحدث الفوارق بين طبقات المجتمع⁽⁴³⁾.

39 - عبد الإله بن عبد الله المشرف، ورياض بن علي الجواد، المخدرات والمؤثرات العقلية أسباب التعاطي وأساليب المواجهة، ط

1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض - المملكة العربية السعودية، 2011، ص 41.

40 - عبد الإله بن عبد الله المشرف، ورياض بن علي الجواد، المرجع السابق، ص 51.

41 - المرجع نفسه، ص 59.

42 - المرجع نفسه، ص 60.

43 - عبد الرحمان محمد أبو عتمه، المرجع السابق، ص 25.

المبحث الثاني: أركان جريمة تعاطي وترويج المخدرات في التشريع الجزائري

في هذا المبحث سنتطرق إلى الأركان المكونة لفعلي التعاطي والترويج والذي قسمناه إلى مطلبين
المطلب الأول: الأركان المكونة لجريمة التعاطي ومطلب الثاني بالنسبة للأركان المكونة لجريمة الترويج

المطلب الأول: الأركان المكونة لجريمة تعاطي المخدرات في التشريع الجزائري

إن جريمة الاستهلاك أو التعاطي هي ككل جرائم القانون العام تقوم عند توافر جميع أركانها وهي
الركن الشرعي والمادي والمعنوي .

الفرع الأول: الركن الشرعي

ويعني خضوع الفعل المعتبر جريمة إلى نص يجرمه، وعاقب عليه حيث أنه لدراسة جريمة معينة
يقتضي أولاً البحث عن النص القانوني المتعلق بالفعل المجرم فيها وهذا النص يوجد في القانون
العقوبات والقوانين المكمل له، كما أنه لا يعني أن كل فعل جرمه القانون ينبغي أن نعاقب عليه⁽⁴⁴⁾.
كما يقضي مبدأ مشروعية التجريم تواجد نص سابق على ارتكاب الفعل حيث يعتبر انتهاكها جريمة
فقد أورد المشرع هذا المبدأ في المادة الأولى من قانون العقوبات⁽⁴⁵⁾.

وتطبيقاً لذلك أورد المشرع قانون 18/04 في مادته 12 والتي نصت على تجريم تعاطي المخدرات وذلك
بتقديرها لعقوبة الحبس تتراوح ما بين الشهرين إلى سنتين وغرامة من 5000 إلى 50000 دج أو بإحد هاتين
العقوبتين⁽⁴⁶⁾.

الفرع الثاني: الركن المادي في جريمة تعاطي المخدرات

يتمثل الفعل المادي في الجريمة تعاطي المخدرات في فعل الاستهلاك، فجريمة الاستهلاك ليست من
جرائم السلوك والنتيجة لكنها من جرائم السلوك المجرد الذي يكتفي فيه المشرع بتحقيق السلوك
الاجرامي بغض النظر عن النتائج المحققة من عدمه⁽⁴⁷⁾.

44 - منصور رحمانى، الوجيز في القانون الجنائي العام، دار العلوم للنشر، د ط ، عنابة، 2006، ص 126.

45 - المادة الأولى من الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 08/06/1966 المضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم والمنشور في الجريدة الرسمية عدد
49 المؤرخ 11/06/1966 والتي نصت (لا جريمة ولا عقوبة ولا تدابير امن الابنص).

46 - المادة 12 من القانون 18/04.

47 - محمد فتحي العيد، جريمة تعاطي المخدرات في القانون المقارن، ج 2، المركز العربي للدراسات الأمنية، 1988، ص 36.

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لجريمة الاستهلاك (التعاطي) حيازة وترويج المخدرات

حيث أنه يتم فعل الاستهلاك تبعا لنوع المخدر سواء عن طريق الأنف أو الفم أو الحقن كما يتوافر الركن المادي للجريمة بتحقيق أحد الأفعال المنصوص عليها في المادة 12 من القانون 18/04 وهي الحيازة للمخدرات والمؤثرات العقلية بصفة غير مشروعة من أجل الاستهلاك الشخصي.

أولا-حيازة المخدرات والمؤثرات العقلية بهدف الاستعمال الشخصي بصفة غير مشروعة:

ويقصد بحيازة المخدر وهو وضع اليد على المخدر على سبيل الملك والاختصاص ولا يشترط فيها الاستهلاك المادي بل يعتبر الشخص حائز ولو ان فيها المحرز للمخدر شخص آخر نائبا عنه⁽⁴⁸⁾. أي أنه لا يشترط لاعتبار الشخص حائز المادة أن يكون محرزا ماديا للمادة المضبوطة بل يكفي اعتباره كذلك أن يكون سلطانه عليها ولو لم تكن في حيازته المادة⁽⁴⁹⁾.

بالإضافة إلى صورة الإحراز والتي قد تتداخل مع الحيازة، ولكن الإحراز في معناه هو الاستلاء المادي على المخدر لأي غرض كان كما لا يشترط مدة معينة سواء طالّت المدة أو قصرت⁽⁵⁰⁾. حيث يعتبر الشخص حائزا ولو كان المخدر عند شخص أخرى عرفت محكمة النقض الفرنسية الحيازة بأنها يكفي لاعتبار الشخص حائز أن يكون سلطانه مبسوطا على المخدر ولو لم يكن في حيازته المادية، كما عرفت الإحراز يجب توافر الركن المادي فيه أي يثبت اتصال المتهم إتصالا ماديا لجوهر المخدر و يكون سلطانه مبسوطا عليه ماديا⁽⁵¹⁾.

ثانيا -الاستهلاك الشخصي للمخدرات بصفة غير مشروعة:

استهلاك المخدرات يعني تناول الفرد المادة المخدرة بإدخالها في جسده بأية وسيلة كانت سواء بصفة معتادة أو بصفة عرضية⁽⁵²⁾.

ثالثا -التسليم والعرض:

48 - ادوارد غالي الذهبي، جرائم المخدرات، الطبعة الثانية، م تة غرب، القاهرة، 1988، ص 66.

49 - نبيل صقر، المرجع السابق، ص 44- 45.

50 - محمد فتحي العيد، المرجع السابق، ص 46.

51 - قرقور حدة، محاضرات في الجنائي الخاص جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية، موجهة لطلبة ماستر تخصص جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف لمسيلة، 2016- 2017.

52 - محمد أمين صبيحي، جرائم المخدرات في الجزائر وفقا لقانون 18/04، مجلة الندوى للدراسات القانونية، كلية الحقوق والعلوم

السياسية، جامعة الجيلالي، سيدي بلعباس، عدد 2013.01، ص 132.

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لجريمة الاستهلاك (التعاطي) حيازة وترويج المخدرات

كنا نلتمس في المادة 13 من نفس القانون فعل التسليم والعرض للغير بهدف الاستعمال الشخصي حيث يقوم ركنها المادي على السلوكين التسليم والعرض.

1. -التسليم:

يعني تقدم شخص لشخص آخر المادة المخدرة لكي يتعاطاها سواء كان ذلك بمقابل أو بدونه، وأن تقديمها يتطلب بالضرورة صدور نشاط إيجابي من المتهم أما اتخاذ مجرد موقف سلبي فلا يتحقق به، وتتم جريمة التسليم لتعاطي بمجرد التسليم ولا يهم أن عقبه التعاطي أو لم يعقبه بمعنى ان تعاطي المادي ليس شرطا لقيام الجريمة وإنما تتم بمجرد تقديمها لغرض الاستهلاك⁽⁵³⁾.

2. -عرض المادة المخدرة:

يعني إظهار وإعلام الشخص بوجودها كأن يقدمها له ليحثه على شرائها سواء بطريقة عرضية أو متكررة وبغض النظر عن المكان الذي تم العرض فيه سواء شارع أو منزل... الخ، حيث تتحقق الجريمة حتى ولو لم يتم التسليم الفعلي بعد العرض⁽⁵⁴⁾.

رابعا -التسهيل للغير الاستعمال غير المشروع:

التسهيل للتعاطي فقصد به تمكين الغير من تعاطي المخدرات ويقتضي أن يقوم الجاني بتذليل العقبات التي تعترض المتعاطي من تحقيق غايته⁽⁵⁵⁾. حيث يكون التسهيل من طرف المالك أو المسير أو المدير أو أمستغل يحمل أي صفة كانت أي بتوفير محل أو أي وسيلة أخرى والنوادي أو أماكن مفروشة والحانات والمطاعم والنواد أو أماكن للعرض أو أي مكان مخصص للجمهور أو لاستعمالهم⁽⁵⁶⁾. وذلك بتقديم عن قصد وصفة طبية صورية أو على سبيل المحاباة تحتوي على المؤثرات العقلية وهذا ما جاءت به المادة 16 من القانون 18/04 في فقرتها الأولى حيث تستهدف هذه الصورة الأطباء على وجه الخصوص أو

⁵³ - عز الدين قماروي ، ونبيل صقر الجريمة المنظمة، د ط، دار الهد، الجزائر، 2003، ص 91

⁵⁴ - محمد بن الوارث، مذكرات في القانون الجزائري الجزائري - قسم خاص، ط 4، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 173.

⁵⁵ - نصر الدين مروك، المرجع السابق، ص 93.

⁵⁶ - مصطفى مجدي هرجة، المرجع السابق، 185.

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لجريمة الاستهلاك (التعاطي) حيازة وترويج المخدرات

تسليم مؤثرات عقلية بدون وصفة أو مع العلم بالطابع الصوري أو المحاباة للوصفات الطبية وهذا ما جاءت به نفس المادة في فقرتها الثانية والتي تستهدف الصيدالة⁽⁵⁷⁾.
و ذلك يمكن التسهيل عن طريق وضع المخدرات أو المؤثرات العقلية في المواد غذائية أو في مشروبات دون علم المستهلكين⁽⁵⁸⁾.

خامسا -عرقلة ومنع الاعوان المكلفين بمعاينة جرائم المخدرات:

وذلك أثناء ممارسة مهامهم ووظائفهم حيث أنها تقوم المسؤولية على كل من يقوم بأي عمل من شأنه عرقلة أو منع من تحقيق العمل المخول لهم بموجب القانون⁽⁵⁹⁾. و يكون ذلك سواء برفض فتح أبواب المحلات أو العربات أو التفتيش الجسدي بغرض وجود المادة في ثيابه و كذلك العرقلة سواء أنت مادية أو معنوية كتعمد إخفاء تلك المواد أو توجيه التحقيق سواء بالفعل أو القول⁽⁶⁰⁾.

الفرع الثالث: الركن المعنوي لجريمة تعاطي المخدرات

يتكون الركن المعنوي لجريمة التعاطي بصفة خاصة والجرائم الأخرى بصفة عامة من عنصر القصد الجنائي والذي ينقسم إلى قصد جنائي عام وقصد خاص.

أولا -القصد الجنائي العام:

حيث أنه يقوم على علم والإرادة، حيث يتحقق اتجاه إرادة الجاني على اقتراف الركن المادي للجريمة مع العلم به وبعناصره التي يتطلبها القانون حيث يكون في جميع الجرائم العمدية والذي يميزها عن جرائم الخطأ⁽⁶¹⁾.

كما وسبق وقلنا أن القصد الجنائي العام هو علم وإرادة، ففي جنحة تعاطي المخدرات يعني العلم: علم الجاني أن المادة المخدرة محظورة قانونا، وذلك إتباع لمبدأ لا عذر بجهل القانون وهو ما نصت عليه

57 - المادة 16 من القانون 81/04 فقرة 2-1.

58 - أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي الخاص، الجزء الأول، طبعة 17، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، 2014، ص 506.

59 - المادة 14 من القانون 18/04

60- بن وارث، المرجع السابق، ص 173.

61- منصور رحمانى، المرجع السابق، ص 112.

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لجريمة الاستهلاك (التعاطي) حيازة وترويج المخدرات

المادة 47 من الدستور⁽⁶²⁾، حيث أنه لا يمكن لشخص أن يدفع بعدم علمه أن استهلاك المخدرات أو المؤثرات العقلية مجرم قانوناً.

فالعالم بتجريم القانون للمخدرات علم مفترض لا سبيل لنفيه أما العلم أن المادة التي يحوزها مخدرة فهي غير مفترضة⁽⁶³⁾. أي أن ماهية القصد الجنائي في جرائم المخدرات تنحصر في العلم المحرز أو الحائز بأن ما يحوزه أو حرزه هو مادة مخدرة⁽⁶⁴⁾. أما القسم الثاني فهو الإرادة وهي أن تتجه إرادة الجاني إلى الاتصال بالمخدر حيث أنه يجب أن تكون هذه الإرادة معتبرة قانوناً وحررة وواعية، بحيث أن القصد الجنائي لا يتوافر في حقه كمثال من دست في ملابسه قطعة مخدر وهو لا يدري عن أمرها شيئاً فلا يعتبر مرتكباً لجريمة الاتصال غير المشروع بالمخدر لانتهاء الركن الجنائي بتالي إذا اتجهت إرادة الجنائي إلى الاتصال بالمخدر فلا عبرة بالباعث على ذلك⁽⁶⁵⁾. كما أنها تنتفي الإرادة في حالة لم تقم الأهلية الجنائية:

- الجنون: مرض يصيب العقل فيفقد المصاب به القدرة على التمييز وينفي المسؤولية الجزائية ويعفيه منها⁽⁶⁶⁾ (المادة 47 قانون العقوبات).

- الإكراه: هو قوة قاهرة خارجية تؤثر على إرادة الإنسان وقد يكون الإكراه مادياً أو معنوياً⁽⁶⁷⁾ (المادة 48 قانون العقوبات).

- صغر السن: عتبر مانعاً من موانع المسؤولية الجنائية إذا كان سن المستهلك أقل من 13 سنة لانعدام التمييز⁽⁶⁸⁾ (المادة 49 قانون العقوبات).

ثانياً - القصد الجنائي الخاص:

القصد الجنائي الخاص يتلقى مع القصد العام في جم ع عناصره وزد عنه في تحديد الإرادة الإجرامية لدى الجاني إما بباعث معين قد يدفعها إلى الجريمة وأما بنتيجة محددة يريدها⁽⁶⁹⁾.

62 - المادة 47 من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية العدد 14، بتاريخ 7 مارس 2016.

63 - نبيل صقر، المرجع السابق، ص 29.

64 - فاطمة العرفي و ليلي إبراهيمي، المرجع السابق، ص 132.

65 - محمد فتحي العبد جريمة تعاطي المخدرات في القانون المقارن، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص 89.

66 - راشد بن عمر العارضي، جرائم المخدرات وعقوبتها في الشريعة والقانون، مرجع سابق، ص 125.

67 - المرجع نفسه، ص 145.

68 - المرجع نفسه، ص 146.

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لجريمة الاستهلاك (التعاطي) حيازة وترويج المخدرات

فالقصد الجنائي الخاص هو إنصراف إرادة الجاني وعلمه إلى واقعة أخرى ليست من أركان الجريمة والقصد الخاص في جرائم المخدرات ينصرف إلى قصد الاستهلاك الشخصي أو الإتجار أو التقدم للاستهلاك أو تسهيله⁽⁷⁰⁾. حيث أن القانون 18/04 عندما نص على الجرائم التي تقع بصدد المواد المخدرة والمؤثرات العقلية اشترط في بعض الأحيان على توافر قصد جنائي لتقع الجريمة مكتملة الأركان وبالتالي من صور هذا القصد حسب ما ورد في قانون المخدرات قصد الاستهلاك حيث نستمد من المادة 12 من قانون 18/04 بقولها "... يستهلك أو يحوز من أجل الاستهلاك الشخصي كما نجده أيضا في المادة 13 من نفس القانون في قولها يسلم أو يعرض على الغير بهدف الاستعمال الشخصي". ونلاحظ أن المشرع الجزائري استخدم مصطلحات الاستهلاك والاستعمال الشخصيين للدلالة على قصد التعاطي سواء بالنسبة للشخص أو الغير.

-قصد تسهيل التعاطي: حيث نجد المشرع نص على هذا القصد من خلال المادة 15 من القانون سالف الذكر والتي نصت على " من سهل للغير الاستعمال غير المشروع للمواد أو المؤثرات العقلية مقابل أو مجانا".⁽⁷¹⁾ أي أنه لتوفر قصد التسهيل يجب توفر الصور المذكورة في المادة 15 أعلاه.

⁶⁹ - منصور رحمانى ، المرجع السابق، ص 112.

⁷⁰ - محمد فتحي العيد، جريمة تعاطي المخدرات في القانون المقارن، ج 2، المرجع السابق، ص 84.

المطلب الثاني: الأركان المكونة لجريمة ترويج المخدرات في التشريع الجزائري

إن جريمة الترويج مثلها مثل التعاطي تقوم على أركان أساسية حتى تتحقق وهي الركن الشرعي والمادي والمعنوي .

الفرع الأول: الركن الشرعي لجريمة ترويج المخدرات

مما سبق وقلنا فالركن الشرعي هو أساس المحدد لسلوك المجرم حيث أنه لا بد من توافر عنصرين أساسيين نص قانوني يحضر الفعل ونص يعاقب على إتيانه حيث أنه ينتج على غيابهما انتفاء قيام الركن الشرعي وبالتالي انعدام الجريمة .

وهذا ما نجد المشرع الجزائري ذهب إليه بحيث جرم كل الأفعال التي تؤدي إلى المتاجرة فقسما إلى جنح مشددة وجنايات حيث أن هذا راجع إلى الأفعال المادة لكل جرم والتي حددتها المادة 17, من القانون 18/04 حيث أن المشرع قد نص على تشديد العقوبة في هذه الجنحة بالحبس من 10 إلى 20 سنة وغرامة 500000 إلى 500000,000 دج⁽¹⁾ أما في المواد 18,91,20 من ذات القانون والتي تعد جنایات تطب عليها عقوبة المؤبد على كل من يقوم بتسيير أو تنظيم أو تمويل النشاطات المذكورة في المادة 17 أو قام بطريقة غير مشروعة بتصدير أو شراء مخدر بالإضافة إلى ذلك كل من قام بزراعة الخشخاش والأفيون وشجيرة الكوكا أو نبات القات بطريقة غير مشروعة بغرض الإتجار⁽⁷¹⁾.

كما نجد المادة 21 نصت على تجريم الأفعال المتمثلة في الصناعة والنقل وتوزيع السلائف والتجهيزات أو المعدات وذلك إما بغرض استعمالها في زراعة المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو أنها ستستعمل في إنتاجها وصناعتها حيث أن المشرع يعاقب أيضا القائم بإنتاج وصناعة هذه المواد بطريقة مشروعة ولكن يعلم بأنها ستستعمل لغرض غير مشروع⁽⁷²⁾.

كما أن المشرع لم يكتفي بالنص على معاقبة الشخص الطبيعي الذي يقوم بالأفعال المذكورة أعلاه بل نص في المادة 25 على معاقبة الشخص المعنوي الذي يرتكب إحدى الجرائم التي نص عليها في المواد 13

⁷¹ - ينظر المواد من 17 إلى 02 من نفس القانون.

المادة 15 من قانون 04-18

المادة 17 من قانون 04-18

⁷² - المادة 21 من نفس القانون.

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لجريمة الاستهلاك (التعاطي) حيازة وترويج المخدرات

إلى 21⁽⁷³⁾، من القانون السالف الذكر وهكذا نجد أن كل فعل يقوم به صاحبه عن طريق غير شرعي مخالف للقوانين والتنظيمات المبينة على سبيل الحصر في المواد السالفة الذكر تعتبر مجرمة ويتعرض صاحبها للعقاب كما نجد المواد 22 و23 من القانون نصت على معاقبة الشريك والمحرض بنفس العقوبة المقررة لجريمة المرتكبة.

الفرع الثاني: الركن المادي لجريمة ترويج المخدرات

يختلف الركن المادي في جريمة الإتجار (الترويج) باختلاف أشكاله طبقا لأحكام القانون حيث لا تكفي لثبوت الإتجار عملية واحدة ولا عدة عمليات متفرقة في أوقات متقطعة أي لا اتصال بينهما، بل يلزم بالإضافة إلى التعدد هذه العمليات أن ينظمها غرض محدد أي أن يكون الجاني قد كرس نشاطه بصفة معتادة للقيام بهذا العمل والارتزاق منه والعيش عن طريقه حيث لا يشترط أن تكون حرفته الوحيدة، وبالتالي قد يحترف عدة حرف غير التجارة دون أن يمنع ذلك من اعتباره تاجرا سواء كانت التجارة هذه حرفته الرئيسية أو الثانوية⁽⁷⁴⁾، حيث أن جريمة الإتجار غير المشروع لا تخرج أفعاله المادية عن الصور الاتية:

أولا - إنتاج وصناعة المخدرات بقصد الإتجار:

فالإنتاج عرفه المشرع الجزائري في المادة 2فقرة 13 من القانون 18/04 والذي يعني به فصل الأفيون وأوراق الكوكا والقنب وراتينج القنب عن نباتاتها⁽⁷⁵⁾. بمعنى أنه يتمثل في استخراج المادة المخدرة أو فصل المادة المخدرة عن نباتاتها، وذلك للوصول إلى المواد الأولية لإعداد أنواع متعددة من المخدرات . كما أن الاستخراج والذي نعني به وفق لما جاءت به المادة الأول من اتفاقية جنيف 1936 لمكافحة الإتجار غير المشروع في الجواهر ال ضارة وقالت أنه استخراج المخدر من المادة أو المركب الذي يكون ذلك المخدر جزء منه دون أن تتضمن هذه العملية أي صنع أو تحويل بمعناه الصحيح⁽⁷⁶⁾. وبالتالي فإن

⁷³ - المواد من 13 إلى 21 نفس القانون.

⁷⁴ - فاطمة العرفي و ليلى إبراهيمي، المرجع السابق ، ص 141- 142.

⁷⁵ - الفقرة 13 المادة 2 من القانون 18/04.

* ملاحظة: المشرع الجزائري عرف الإنتاج بالفصل على خلاف التشريعات الأخرى والتي عرفتها بالخلق و الإستحداث، ينظر: محاضرات د. قرقور ، مرجع سابق .

⁷⁶ - نبيل صقر، مرجع سابق ، ص 54.

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لجريمة الاستهلاك (التعاطي) حيازة وترويج المخدرات

الاستخراج والإنتاج يحتاج عمليات يتم فيها فصل المادة الاصلية التي تتضمنها، الاستخراج الأفيون مما يفرزه نبات الخشخاش واستخراج الحشيش من القنب الهندي⁽⁷⁷⁾. أما الصنع عرفته المادة 2 فقرة 14 من نفس القانون على أنه جميع العمليات غير الانتاج والتي يتم الحصول بها على المخدرات والمؤثرات العقلية وتشمل التنقية وتحول المخدرات إلى مخدرات أخرى⁽⁷⁸⁾، أي معنى تحول المواد المخدرة إلى مواد صناعية وذلك بإعادة صناعتها مثل تحول المورفين إلى هيروين.

ثانيا -التصرف في المادة المخدرة:

نصت عليه المادة 17 من القانون 18/04 ويقصد به في إطار عملية البيع والشراء والسمسة حيث أن عملية البيع تتمثل في تنازل البائع عن المخدرات من أجل الحصول على مقابل، أما الشراء فهي تقديم مبلغ من النقود مقابل الحصول على المادة المخدرة حيث أنها تختلف عن الإحراز لأن في القانون لا يشترط لانعقاد البيع والشراء أن يحصل التسليم فإن هذه الجريمة تتم بمجرد التعاقد دون حاجة إلى تسليم المخدر للمشتري والعملية الأخيرة والمتمثلة في السمسة على أنها الوساطة بين البائع والمشتري مقابل أخذ عمولة تكون في أغلب الأحيان نسبة من المبلغ المدفوع في العملية⁽⁷⁹⁾.

ثالثا -الشحن والنقل:

نصت عليه المادة 17 من القانون 18/04 ونقصد به حيازة المادة المخدرة المتنقلة من مكان إلى آخر سواء قصد التوزيع أو الترويج أو التسليم لآخر قصد الإتجار فيها، حيث يتحقق النقل سواء ان مقابل أو بدون مقابل⁽⁸⁰⁾.

رابعا - جلب وتصدير المواد المخدرة قصد الإتجار:

ونعني به النقل المادي للمخدرات أو المؤثرات العقلية من دولة إلى أخرى⁽⁸¹⁾، أي بمعنى إدخال المادة المخدرة إلى الجزائر وإخراجها منها وذلك ما عبر عنه المشرع في نص المادة 19 باستيراد والتصدير المخدرات والمؤثرات العقلية بطريقة غير مشروعة⁽⁸²⁾. فغالبا ما تتم هذه العمليات عبر الحدود البرية ونضرا

77 - طاهري حسين جرائم المخدرات وطرق محاربتها، دار الخلدونية، الجزائر، د ط ، 2013، ص 41.

78 - المادة 2 الفقرة 14 من القانون 18/04.

79 - راشد بن عمر العارضي، المرجع السابق، ص 127.

80 - المرجع نفسه، ص 126.

81 - نبيل صقر، المرجع السابق، ص 48.

82 - المادة 19 ق 18/04 " ... كل من قام بطريقة غير مشروعة بتصدير أو استيراد مخدرات أو مؤثرات عقلية".

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لجريمة الاستهلاك (التعاطي) حيازة وترويج المخدرات

للمراقبة المستمرة التي تقوم بها أجهزة مكافحة المخدرات والجمارك انتقلت العمليات من البر إلى البحر سواء عن طريق قوارب صغيرة أو ضمن سفن كبرى .

حيث يقصد بعمليات التصدير والاستيراد غير المشروعة غير تلك العمليات التصدير والاستيراد المنصوص عليها في المواد 4 و5 من القانون 18/04 والتي تكون بناء على ترخيص والتي تضمنها المشرع الجزائري طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 07-228 المتعلق بمنح ترخيص باستعمال المخدرات⁽⁸³⁾.
خامسا -زراعة المخدرات:

والتي عرفتها المادة 2 فقرة 14 والتي قصد بها زراعة خشخاش الأفيون وجنبه الكوكا ونبته القنب حيث أنه قصد الزراعة ليس مجرد وضع بذور في الأرض بل قصد بها أيضا كل ما يتخذ من أعمال الرعاية المختلفة اللازمة للزرع إلى حين نضجها لأن وضع البذور هو بداية العمل ولا تأتي ثماره إلا بدوام رعايتها إلى غاية أن تنبت⁽⁸⁴⁾، وعليه فإن قيام أي شخص بزراعة أي من النباتات المحضرة في القانون يشكل خرقا لتجريم المنصوص أعلاه وذلك يتوفر الركن المادي لجريمة الزراعة للمواد المخدرة.

الفرع الثالث: الركن المعنوي لجريمة ترويج المخدرات
يشترط في هذا النوع من الجرائم توفر القصد العام والقصد الخاص الذي يحدد كل جريمة على حدى و كما سبق وقلنا أن القصد الجنائي ينقسم إلى قسمين قصد خاص وقصد عام.

أولا -القصد الجنائي العام:

أي علم الشخص بتجريم الفعل واتجاه إرادته لارتكابه، ومنه فهو يقوم على تجريم الفعل والإرادة الموجهة إلى ارتكاب الجريمة. فالعلم هو أن يكون عالما بأن المواد المخدرة محظورة قانونا والعلم هنا مفترض لا سبيل لنتفيه حسب الأصل أما العلم أن المادة التي يحوزها الجاني فهو غير مفترض⁽⁸⁵⁾.
وأن تتجه إرادته أو سلوكه إلى ارتكاب إحدى الصور أو الجرائم المجرمة والمحظورة والمكونة لجريمة الترويج السالفة الذكر والتي نص عليها القانون 18/04.

⁸³ - المرسوم التنفيذي رقم 07-288 ، المؤرخ في 30 يوليو 2007، المحدد لكيفيات الترخيص باستعمال المخدرات والمؤثرات العقلية
لأغراض طبية أو علمية طبقا للمادة 05 من القانون 04-18 ج ر عدد 49 ، 05 أوت 2007.
⁸⁴ - قرقور حدة ، محاضرات في الجنائي الخاص، المخدرات والمؤثرات العقلية، ص 23.
⁸⁵ - ادوارد غالي، المرجع السابق ، ص 115.

الفصل الأول..... الإطار المفاهيمي لجريمة الاستهلاك (التعاطي) حيازة وترويج المخدرات

أما الباعث والذي قد يتمثل في السبب الذي يحمل الجاني على ارتكاب الجريمة والذي لا يعد بحسب الأصل ركنا فيها حيث لا يعتد بالبواعث على الجريمة في قيام القصد بناء على ذلك حكم أنه لا تصح تبرئة الزوجة التي تضبط وهي تحاول إخفاء المادة المخدرة التي يحوزها زوجها، فالقانون يكتفي لوقوع جريمة المخدرات توافر القصد الجنائي لذا يستوي ان يكون الباعث على الجريمة هو الإتجار في المخدرات أو حتى الإدمان عليها⁽⁸⁶⁾.

ثانيا: القصد الجنائي الخاص:

لا يمكن تطبيق نص التجريم إلا بعد تحديد اتجاه نية الشخص في ارتكاب الفعل المجرم ولهذا وجب تحديد القصد الخاص وهذا القصد في جريمة الإتجار من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها وذلك أما بكمية المخدرات المضبوطة أو بإقرار المضبوطين الإتجار المخدرات معهم كما تتأكد المحكمة أيضا من توافر هذا القصد من خلال الأدوات المضبوطة مع الجناة والتي يستعملوها في تجارتهم مثل ميزان أو وجود آثار لفتات من مادة المخدر عالقة على هذه الوسائل مثل فتات من الحشيش عالقة بسكين أو الميزان⁽⁸⁷⁾

⁸⁶ - المرجع نفسه، ص116.

⁸⁷ - ينظر: مصطفى مجدي هرجة، المرجع السابق، ص153.

الفصل الثاني

آليات مكافحة جريمة حيازة و استهلاك المخدرات
على المستوى الدولي والوطني.

الفصل الثاني

آليات مكافحة جريمة تعاطي وترويج المخدرات على المستوى الدولي والوطني.

نظرا للخطورة التي تسببها المخدرات على المستويين الوطني والدولي، وبتالي فهي لم تتوقف عند حد التعاطي والإدمان، بل أصبحت تجارة رابحة لكثير من الأشخاص وهذا ما ازد خطورتها، فالمدمن على المخدرات قد يلجأ إلى ارتكاب العديد من الجرائم للحصول على هذه السموم، ولهذا فهي اتت جريمة منظمة سعت معظم دول العالم لمكافحتها وذلك بوضع إتفاقيات ومواثيق دولية واستراتيجيات لصد هذه الجريمة، ومن بين هذه الدول الجزائر والتي لم تدخر جهدا في قضاء على هذه الأخير، حيث انضمت الجزائر إلى إتفاقيات الدولية ووضعت آليات على المستوى الوطني، ومن خلال هذا الفصل سنتعرف على الجهود الدولية في مكافحة جريمة تعاطي وترويج المخدرات على المستوى الدولي في المبحث الأول، ومكافحة الجريمة على المستوى الوطني أي في التشريع الجزائري في المبحث الثاني اما المبحث الثالث فقد تطرقنا الى التعديلات الجديدة في ضل القانون 05-23 .

المبحث الأول: مكافحة جريمة تعاطي وترويج المخدرات على المستوى الدولي
في هذا المبحث سنتطرق إلى آليات مكافحة تعاطي وترويج المخدرات على الصعيد الدولي في المطلب الأول الجهود الدولية في مكافحة جريمة تعاطي وترويج المخدرات وفي المطلب الثاني نتعرف على الإستراتيجية العربية في مكافحة هذه الجريمة.

المطلب الأول: الجهود الدولية لمكافحة جريمة تعاطي وترويج المخدرات
تلعب الإتفاقيات والوثائق الدولية دورا هاما في مكافحة جريمة تعاطي أو استعمال المخدرات ومن أهمها:

الفرع الأول: الوثائق الدولية لمكافحة تعاطي المخدرات

أولا: الاتفاقية الوحيدة لمكافحة المخدرات

إتفقت الجماعات الدولية على صياغة اتفاقية وحيدة أطلق عليها الاتفاقية الوحيدة للمخدرات حيث انعقد مؤتمر الأمم المتحدة لإقرار هذه الاتفاقية في نيويورك في 25 مارس 1961 حيث ان الهدف الأساسي لهذه الاتفاقية وضع نصوص قانونية وتوسيع النطاق الرقابة على المخدرات الطبيعية حيث لم تعد مقتصرة على الأفيون فقط بل شملت القنب وأوراق الكوكا وراتنج القنب (1).

وقد انضمت الجزائر إلى هذه الاتفاقية سنة 1961 بتحفظ وذلك بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 63- 343 (2)، وتتلخص أحكام هذه الاتفاقية فيما يلي:

¹ - غسان رباح ، الوجيز في قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية -دراسة مقارنة حول الإدمان والاتجار غير المشروع الطبعة الأول ، منشورات الحلبي الحقوقية لبنان ، 2008 ، صفحة ، 12.

² - المرسوم الرئاسي رقم 63- 343 المؤرخ في 11/9/1963 المتضمن انضمام الجزائر بتحفظ للاتفاقية الوحيدة 1961 حول المخدرات، المنشور في الجريدة الرسمية رقم 66 ، بتاريخ 14/3/1963.

الفصل الثانيآليات مكافحة جريمة تعاطي وترويج المخدرات على المستوى الدولي والوطني.

- إنشاء الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وتحديد صلاحياتها
- شرح بعض المصطلحات الخاصة بالمخدرات
- تنفيذ سياسة خاصة بعلاج المدمنين وإعادة إدماجهم الاجتماعي وتوسيع نظام مراقبة المخدرات ليشمل النباتات التي تستخرج منها المواد الأولية للمخدرات ذات الأصل الطبيعي ومشتقاته .
- إنشاء أو الإبقاء على المصالح أو الإدارات المركزية المكلفة بالتنفيذ بنود الاتفاقية على الصعيد الوطني⁽³⁾.

ثانيا: الاتفاقية التي صدرت عن مؤتمر الأمم المتحدة المنعقدة في فيينا من 11 إلى 21 فبراير 1971:

والتي شملت بالإضافة إلى المخدرات الطبيعية والمؤثرات العقلية بهدف تخصيص استعمالها لأغراض طبية وعلمية فحسب حيث دخلت هذه الاتفاقية حيز النفاذ في 16 أوت 1976 ما تضمنت 32 مادة صادقت عليها الجزائر بموجب مرسوم رئاسي رقم 117/77⁽⁴⁾، وتتلخص هذه الاتفاقية فيما يلي:

- دعم دور الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات.
- إدخال مبادئ تتعلق بالكشف عن حالات الإدمان ومتابعة المدمنين بعد العلاج في المراكز المختصة.
- مواصلة وكشف الجهود المبذولة في محاولة الإنتاج وتهريب والاستعمال غير المشروع للمخدرات.

³- عيسى القاسمي ، التعاون الدولي القانوني في مجال مكافحة المخدرات ، ندوة علمية حول التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية بالجزائر، الجزائر، 22-20 يونيو 2005 ، ص 8.

⁴- المرسوم الرئاسي 177/77 المؤرخ في 1977/12/7 والذي يتضمن المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بالمواد والعقاقير النفسية

الفصل الثانيآليات مكافحة جريمة تعاطي وترويج المخدرات على المستوى الدولي والوطني.

- دعم التعاون في مجال الوقاية والقمع في نفس الوقت⁽⁵⁾.

ثالثاً: بروتوكول جنيف بتاريخ 26 مارس 1972:

الذي جاء ليكمل ويعد اتفاقية سنة 1961 وصادقت عليه، حيث دخل حيز النفاذ بتاريخ 8 أوت 1975 والذي تضمن 21 مادة والذي صادقت عليه الجزائر المرسوم الرئاسي رقم 61/02 في 2002/2/5⁽⁶⁾، ومن أحكامه:

- مواصلة تكثيف الجهود الرامية لمحاربة إنتاج وتهريب واستهلاك المخدرات.
- إدخال المصطلحات تتعلق بطرق كشف عن الإدمان ومعالجة المدمنين ومتابعة أوضاعهم بعد العلاج.
- توسيع القواعد القضائية بتحويل مهربي المخدرات أو مرتكبي جرائم المخدرات من دولة إلى دولة⁽⁷⁾.

الفرع الثاني: دور المنظمات الدولية في مكافحة تعاطي المخدرات

ساهمت هذه المنظمات مساهمة فعالة في الرقابة على المخدرات وخاصة مجال

الاستعمال

أولاً - منظمة الصحة العالمية:

تعتبر منظمة الصحة العالمية إحدى الوكالات المتخصصة بمنظمة الأمم المتحدة والتي تتعاون معها في كل ما يتصل بحق الإنسان في الصحة حيث يتمثل دور هذه المنظمة في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات⁽⁸⁾، ولذلك هي تعمل على :

⁵- عيسى القاسبي، المرجع السابق، ص 9.

⁶- المرسوم الرئاسي رقم 61/02 المؤرخ في 2002/2/5 المتضمن التصدي على بروتوكول المتعلق بتعديل الاتفاقية الوحيدة سنة 1961، حول المخدرات المنشور في الجريدة الرسمية رقم 10، بتاريخ 2002/02/12.

⁷- عيسى القاسبي، المرجع السابق، ص 9.

الفصل الثانيآليات مكافحة جريمة تعاطي وترويج المخدرات على المستوى الدولي والوطني.

- الوقاية من تعاطي المخدرات والحد من أوجه الضعف والمخاطر
- علاج المصابين من الاضطرابات المرتبطة بتعاطي المخدرات وتدريبها علاجيا بإتاحة الأدوية الخاضعة للمراجعة،
- وضع أنظمة مناسبة لرصد وتقييم وتعزيزها على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي على حدى حيث يشمل هذا الرصد قضية تعاطي المخدرات في أوساط الفئات عبر مراحل الحياة⁽⁹⁾.

ثانيا: منظمة الأمم المتحدة للزراعة:

تعتبر منظمة الأغذية والزراعة FAO من الوكالات المتخصصة والمرتبطة بمنظمة الامم المتحدة تأسست في 16/10/1945⁽¹⁰⁾، حيث تهدف إلى رفع مستويات التغذية والمعيشة أملا في إقامة سلام يكفل للناس في كل مناطق العالم حياة متحررة من الجوع وسوء التغذية ومن مهامها أيضا أنها تعاون في مشروعات إحلال الزراعة النافعة محل زراعات النباتات المخدرة غير المشروعة (القنب، الخشخاش، الكوكا)⁽¹¹⁾،

ثالثا: منظمة الأمم المتحدة لتربية والعلوم والثقافة:

أنشأت اليونسكو في 4/11/1946 ومن أهدافها: الإسهام في خدمة السلام والأمن في العالم بتشجيع التعاون بين الأمم المتحدة في مؤيدن التربية و العلوم والثقافة من أجل دعم الاحترام

⁸- سليمان بن □ العبد الله الشعبي ، التعاون الدولي والخطط العلمية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، مشروع مقدم لاستكمال متطلبات درجة ماجستير في مكافحة الجريمة ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، المعهد العالي للعلوم الأمنية، القسم الخاص ، 1987 ، ص 126.

⁹- منظمة الصحة العالمية، تقرير البعد الصحي العمومي لمشكلة المخدرات العلمية بما في ذلك في سياق الدورة الاستثنائية لجمعية الأمم المتحدة بشأن مشكلة المخدرات العالمية في 25 يناير 2016 ، ص 1-7.

¹⁰- منظمة الأمم المتحدة للزراعة fao تاريخ الاطلاع fao.org/ar 2018/03/20.

¹¹- سليمان بن □ العبد الله الشعبي، المرجع السابق ، ص 121.

الفصل الثانيآليات مكافحة جريمة تعاطي وترويج المخدرات على المستوى الدولي والوطني.

العالمي للعدالة وحكم القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية⁽¹²⁾، حيث يتمثل دورها في مجال مكافحة الاستعمال في ما يلي:

- إعداد برامج رائدة في مجال التوعية عن المخدرات وإبراز مساوئها كمشكلة تهدد الكيان البشري حيث تقوم بإرسال الخبراء والأفلام الخاصة بالتوعية والبرامج التعليمية بمكافحة المخدرات إلى بلدان العالم التي تعاني من مشكل المخدرات، كما تعمل على تأمين العلاج للأشخاص المعتادين على تناول المخدرات.

كما تقوم اليونيسكو بإصدار نشرات وكتيبات في مجال التوعية ضد المخدرات كمثال عن الكتب " كتاب التعريف بالمخدرات وكتاب أضواء كاشفة من المخدرات سنة 1975⁽¹³⁾.

الفرع الثالث: دور المنظمات الدولية في مكافحة ترويج المخدرات

ظهرت عدة منظمات لمكافحة الاتجار وتهرب المخدرات ومن أهمها:

أولاً: المنظمة العالمية للشرطة الجنائية (الانتربول):

تعتبر هذه المنظمة من أهم المنظمات الدولية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات مقرها باريس وأنشأت عام 1956⁽¹⁴⁾. ومن أبرز مهام الانتربول في مكافحة الاتجار الغير المشروع للمخدرات إذ أن التخلص منها يحتاج إلى تعاون دولي فشرع مؤسسو هذه المنظمة بمسؤولية فيما يتعلق بهذه الجرائم وهذا ما يستدعي حركة دائمة ومستمرة وتفرض أن تكون هناك تنسيق جماعي على كافة مستويات الشرطة والوقاية والمكافحة جناحان لا ينفصلان لمعالجة ومكافحة انتشار المخدرات وذلك أن ينشأ على مستوى كل بلد جهاز شرطة مركزي .

¹²- اللواء أحمد أمين الحاذقة، أساليب وإجراءات مكافحة المخدرات، الجزء الأول، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1991، ص 283.

¹³- المرجع نفسه، ص 285- 286.

¹⁴- منظمة الانتربول، تاريخ الاطلاع 29 مارس 2018، الموقع الكتروني net.intrpol وwww.intrpol.int

الفصل الثانيآليات مكافحة جريمة تعاطي وترويج المخدرات على المستوى الدولي والوطني.

- كما اقترحت إنشاء مؤسسات تكون لها سلطة لتعاون وتبادل المعلومات مع باقي الأجهزة في العالم.
- أنشأت مكتب دولي متخصص في الأمور المتعلقة بالمخدرات.
- كما تقوم في كل اجتماع سنوي للإنتربول بتقديم تقرير شامل إلى الجمعية العامة عن كل المعلومات فيم يخص الاتجار غير المشروع بالمخدرات، كما قامت بتدريب أفراد متخصصين في هذا المجال ووضع برنامج في وسمعي بصري⁽¹⁵⁾.

ثانيا: منظمة الجمارك العالمية:

هي منظمة حكومية دولية مقرها بروكسل وتأسست عام 1952 باسم مجلس التعاون الجمركي، تضم 178 عضو من إدارة الجمارك حول العالم⁽¹⁶⁾. حيث اعتبرت جهازا يهتم أساسا بالتنسيق في القوانين الجمركية والإجراءات المختلفة الخاصة بإدارة الجمارك في العالم ومن مهامها الأساسية أيضا المشاركة في الاجتماعات والدراسات الخاصة بتهرب المخدرات عبر الحدود لوضع طرق وأساليب لمكافحتها⁽¹⁷⁾.

كما تختص بمراقبة المسافرين وكذا البضائع عبر الحدود وبالتالي فالجمارك تعتبر في مقدمة الأجهزة المعنية بمحاربة الاتجار الغير مشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، كما وضع هذا المجلس الجمركي عدة توصيات بين مختلف الإدارات الجمركية بهدف مكافحة الاتجار الغير مشروع والى ضمان أقصى درجات التعاون بين الإدارات الجمارك والسلطات الوطنية والدولية المسؤولة عن

¹⁵- أنضر اللواء أحمد أمين، المرجع السابق ، ص 310 - 337.

¹⁶- بومعقل إبراهيم التعاون الجمركي في مكافحة الجريمة المنظمة، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، كلية الحقوق تخصص

قانون عام للأعمال، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2016 ، ص35.

¹⁷- سليمان بن □ العبد الله الشعبي، المرجع السابق ، ص127.

الفصل الثانيآليات مكافحة جريمة تعاطي وترويج المخدرات على المستوى الدولي والوطني.

المراقبة حيث أصدرت توصية عام 1971 الخاصة بالتبادل التلقائي للمعلومات الخاصة بالاتجار الغير مشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية⁽¹⁸⁾.

ثالثا: مكافحة الاتجار الغير مشروع في إطار منظمة الأمم المتحدة

ظهرت مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات منذ زمن طويل ولأجل محاربتها تجسد التعاون الدولي في عدة إتفاقيات حيث مرت في مراحل متعددة وبالتالي كانت أول اتفاقية في لاها الخاصة بالأفيون ومشتقاته في 1912 والتي بدأ العمل بها سنة 1920 جاءت هذه الاتفاقية نتيجية المؤتمر الدولي الذي انعقد بشنغهاي سنة 1909 شارك فيه 14 دولة⁽¹⁹⁾، وبعدها جاءت إتفاقيات جنيف على التوالي:

كانت الأولى في 19 فبراير 1925 والتي تضمنت تدابير أكثر صرامة وفعالية لتنظيم التجارة المشروعة للمخدرات وتشديد الرقابة الدولية ليس فقط على الأفيون بل كذلك القنب الهندي وتلتها اتفاقية ثانية في 13 يونيو 1931 والتي تتعلق بالحد من تصنيع المخدرات وتنظيم توزيعها من أجل استعمالها في أغراض غير مشروعة، وتلتها بعد ذلك اتفاقية 26 يونيو 1936 وهي الثالثة والتي تضمنت ردع الاتجار غير المشروع في المخدرات كما ألزمت الدول الموقعة لاتفاقية باستصدار تشريعات وطنية تعاقب جرائم المخدرات⁽²⁰⁾، بالإضافة إلى القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1946 والذي ينقل عصبة الأمم المتحدة إلى منظمة الأمم المتحدة، كذلك بروتوكول باريس في نوفمبر 1941 الذي أخضع المخدرات الخارجة عن نطاق اتفاقية جنيف 1963 للرقابة الدولية.

¹⁸- باسعيد □ خالد، المخدرات والثقافة التهريب في الحدود الغربية الجزائرية ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم ، تخصص انثروبولوجيا الجريمة، كلية علوم إنسانية، قسم الاجتماع، جامعة أوبوكر بالقايد ، تلمسان، 2015، ص96.

¹⁹- بيان عيسى يوسف، جرائم المخدرات، بحث مقدم لمتطلبات الترقية من الصنف الثالث إلى الصنف الثاني، العراق ،

2011/4/5، ص 16.

²⁰- عيسى القاسمي، المرجع السابق ، ص6.

الفصل الثانيآليات مكافحة جريمة تعاطي وترويج المخدرات على المستوى الدولي والوطني.

- بالإضافة إلى بروتوكول نيويورك في 20 يولي و 1953 المتعلق الحد من زراعة الأفيون⁽²¹⁾،
- بالإضافة إلى هذه البروتوكولات أيضا الاتفاقيتين 1961 و 1971 والتي انضمت إليها الجزائر والمعدلة ببروتوكول 1972 وفي الأخير يجدر بنا القول أن الإتفاقيات منذ 1912 تختتمها اتفاقية 1988⁽²²⁾، وهي آخر اتفاقية للأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع للمخدرات وقعت في فيينا وتضمنت 34 مادة والتي وافقت الجزائر الانضمام إليها موجب المرسوم التشريعي رقم 02/94 المؤرخ في 05/03/1994⁽²³⁾، وصادقت عليها وفق للمرسوم الرئاسي 41/95 المؤرخ في 28/01/1995⁽²⁴⁾.
- بالإضافة إلى بعض الأجهزة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة فهي:
- لجنة المخدرات والتي تتولى تقرير السياسات المتعلقة الرقابة على المخدرات وتطبيق الإتفاقيات الدولية.
 - الهيئة الدولية للرقابة على المخدرات: هي هيئة شبه قضائية مستقلة تتولى تنفيذ الإتفاقيات الدولية للرقابة على التجارة الغير مشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية.
 - مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة : وتتولى تنسيق الجهود الدولية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ورفع قدرات الاجهزة الوطنية بالدول لمكافحة المخدرات والجريمة⁽²⁵⁾.

²¹- المرجع نفسه، ص.6.

²²- المرجع نفسه، ص 7.

²³- المرسوم التشريعي رقم 02/94 المؤرخ في 05/03/1994 الذي تضمن موافقة الجزائر بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية سنة 1988 المنشور فيه الجريدة الرسمية رقم 12، بتاريخ 06/03/1994.

²⁴- المرسوم الرئاسي رقم 41/95 المؤرخ في 28/01/1995 المتضمن المصادقة الجزائر بتحفظ على الاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير مشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية المنشور بالجريدة الرسمية رقم 07 ، بتاريخ 15/02/1995.

²⁵- الاتجار غير مشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال، تقرير التطبيقات عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال من طرف مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مملكة البحرين، 2011، ص.13.

المطلب الثاني: مكافحة تعاطي وترويج المخدرات على المستوى العربي

سعت الدول العربية في مكافحة جرائم المخدرات وهذا ما سنتعرف عليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: الجهود العربية لمكافحة جريمة تعاطي وترويج المخدرات

اعتمد مجلس الوزراء الداخلية للعرب إستراتيجية لمكافحة المخدرات وهي الإستراتيجية العربية الشاملة لمواجهة ظاهرة المخدرات أنشأت عام 1986 اعتمد مجلس وزراء العرب في دورته السادسة بقراره رقم 93 عام 1987 الخطة الأولى للإستراتيجية ومدتها 5 سنوات ومن أهم ما جاء فيها:

- تحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون الأمني العربي لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات بهدي من الشريعة الإسلامية.

- إلغاء الزراعات غير المشروعة للنباتات المنتجة للمخدرات والمؤثرات العقلية وإحلال الزراعات البديلة لها⁽²⁶⁾.

ومن مقومات هذه الإستراتيجية:

- أ - السياسة الوطنية المحلية: والتي تتضمن:
 - إنشاء لجنة وطنية في كل دولة عربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية تشارك فيها الأجهزة المعنية.
 - إنشاء إدارة متخصصة في كل الدول لمراقبة المخدرات، وتكون ذات اتصال مباشر بالإدارة المماثلة لها في الدول العربية الأخر.

²⁶- عيسى قاسمي، المرجع السابق ، ص16.

- تحديد جميع أوجه الوقاية من الاستعمال غير المشروع للمخدرات بمفهومها العلمي الصحيح من خلال تنمية الشعور الديني والوطني والاجتماعي لبناء موقف ضد انتشار المخدرات.
- إنشاء مراكز لعلاج المدمنين وتبني تدابير حديثة ومتطورة.

ب - التعاون العربي الدولي:

وتضمن العمل على تحقيق التعاون في مجال مكافحة الاستعمال غير مشروع للمخدرات بين الدول العربية والدول الأخرى وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية⁽¹⁾.

الفرع الثاني: مكافحة ترويج المخدرات على المستوى العربي

الاتفاقية العربية للاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية:

أدركت الدول العربية أن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية يدرأرباحا وثروات طائلة تمكن المنظمات الإجرامية وعصاباتهما من اختراق وتلوث وإفساد هياكل الحكومات والمؤسسات التجارية أو المالية وحتى المجتمع ككل⁽²⁷⁾، ولهذا وافق مجلس وزراء العرب على الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير مشروع المخدرات والمؤثرات العقلية مع دعوة الدول الأعضاء إلى المصادقة عليها وفق للقواعد الدستورية المعتمدة لديها وذلك موجب قرار رقم 215 في 15/1/1994 الصادر عن دورته الحادية عشر ومن أهدافها:

مكافحة الاتجار غير مشروع المخدرات والمؤثرات العقلية وأخذ عين الاعتبار الجوانب المختلفة للمشكلة ككل ، وخاصة الجوانب التي لم تنطرق اليها المعاهدات السارة في مجال مواد تتعلق بالجرائم

²⁷- نصرالدين مروك، المرجع السابق ، ص 553.

والجزءات والتدابير والاطار العام للتعاون العربي والتعاون الإجرائي والتسليم المراقب والقضاء على الزراعات غير المشروعة للنباتات المخدرة وتتضمن 26 مادة⁽²⁸⁾.

المبحث الثاني: آليات مكافحة جريمة تعاطي وترويج المخدرات في التشريع الجزائري

سنت الجزائر أوامرو قوانين وفق للإتفاقيات التي انضمت إليها السالفة الذكر وذلك لمكافحة جريمة المخدرات وكانت سبل مكافحتها تارة ردعية وتارة علاجية حيث بدأت مكافحة المخدرات بموجب الأمر رقم 09/75 المؤرخ في 17/2/1975⁽²⁹⁾، والذي تضمن قمع الاتجار والاستهلاك المحظورن للمواد السامة والمخدرات ثم تلاه الأمر 76/76 المؤرخ في 23/10/1976⁽³⁰⁾، والمتضمن قانون الصحة والذي أدمج مسألة المخدرات في قانون الصحة العمومية تحت عنوان "المواد السامة" والذي تدارك نقص في النص السابق وأولى عناية خاصة لمستهلكي المخدرات والتكفل بهم ثم جاء بعدها قانون 05/85 في 16 فبراير 1985⁽³¹⁾، والمتضمن حماية الصحة وترقيتها ولكن التطور الحالي على المستويين الوطني والدولي والإضافة إلى نقص وعدم فعالية هذا القانون وكذلك التطور الرهيب في خلق أساليب جديدة للإجرام صدر قانون المتعلق الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بتاريخ 25/12/2004 تحت رقم⁽³²⁾، 18/04 والذي جاء بمفاهيم جديدة لجريمة المخدرات وحاول سد النقص الذي كان في قانون 05/85 ومن أهم ما تضمنه هذا القانون 18/04 هدفين الأول وقائي من المخدرات والمؤثرات العقلية والثاني ردعي، ومن أجل ذلك

²⁸- دكتور العال الديربي، الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجهود الدولية للوقاية منها بالتطبيق على تجارب عالمية وإقليمية ووطنية، مكتبة الانجلو ومكتبة الأهرام وسط ، القاهرة، 2016، ص321.

29- الأمر 09/75 مؤرخ في 17/12/1975 المتضمن قمع الاتجار والاستهلاك المحظورين للمواد السامة والمخدرات .

30- الأمر 76/76 المؤرخ في 23/10/1976 المتضمن قانون الصحة العمومية المنشور بالجريدة الرسمية، العدد 101، بتاريخ 1976/12/19.

31- القانون 05/85 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها، مرجع سابق .

32- القانون 18/04 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير مشروعين بهما، مرجع سابق .

تسعى معظم أجهزة القضاء والأمن لمكافحة وضبط جرائم المخدرات وتداولها والتجارة فيها واستهلاكها وذلك باتخاذ العديد من الآليات القانونية اللازمة للكشف عنها وهذا ما سنتطرق إليه في مبحثنا هذا والذي ينقسم إلى مطلبين المطلب الأول نتعرف فيه إلى إجراءات التحري والمتابعة وأساليب مكافحة التعاطي والترويج للمخدرات والمطلب الثاني نتطرق إلى الجزاءات لهذه الجريمة وبطبيعة الحال هذا كله في التشريع الجزائري .

المطلب الأول: آليات التحري والمتابعة وأساليب مكافحة جريمة التعاطي والترويج للمخدرات في التشريع الجزائري

وضع المشرع الجزائري عدة وسائل وآليات لمكافحة المخدرات والتي سنتطرق إليها في هذا المبحث والمتمثلة في مايلي:

الفرع الأول: آليات التحري والمتابعة

أولاً: الاختصاص:

خصّ المشرع الجزائري في القانون 18/04 جهات قضائية مختصة بالنظر في جرائم المخدرات وذلك من خلال المادة 35 من القانون السالف الذكر في مضمونها على المحاكم الجزائرية تختص بالنظر في قضايا المخدرات سواء كان الفاعل جزائرياً أو أجنبياً مقيماً في الجزائر أو موجوداً بها أو خارج الإقليم الوطني⁽³³⁾.

ويعني أنّه يمكن أن يكون مرتكب الجريمة جزائري وتناولها في الجزائري أو يهرّبها عبر الحدود الجزائرية أو كان أجنبياً وتناولها في الجزائر أو أدخلها إلى الجزائر ولذلك أوجب المحاكمة أمام القضاء الجزائري حتى لا تنتشر الجريمة عبر الوطن.

أما بالنسبة لجهات المختصة بالبحث والتحري تتمثل فيما يلي : إذ أنه كلفت بعض الهيئات للقيام بعمليات البحث والتحري و التي حددت في المادة 36 من القانون 18/04 أنه "زيادة على

³³- أنظر: المادة 35 من القانون 18/04.

ضباط الشرطة القضائية المنصوص عليهم في المادة 12⁽³⁴⁾، وما يليها من قانون الإجراءات الجزائية يمكن ان يقوم المهندسون والزراعيون ومفتشو الصيدلة والمؤهلون قانونا من وصايتهم، تحت سلطة ضباط الشرطة القضائية بالبحث والتحري عن الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ومعاينتها".

ثانيا: إجراءات التحري في مكافحة المخدرات في التشريع الجزائري

بما أن جريمة المخدرات أصبحت تعد من الجرائم الدولية العابرة للحدود مما جعل المشرع الجزائري تخصيصها بإجراءات قانونية لمتابعتها في قانون إجراءات الجزائية وقانون المتعلق حماية من المخدرات والمؤثرات العقلية والتي جاءت كما يلي:

1. إجراءات التفتيش:

يقصد بالتفتيش أنه عمل من أعمال التحقيق، وهو إجراء يمس بالحياة الشخصية وحرمة المساكن وحق الإنسان في الخصوصية منتجا لآثار قانونية إلا إذا توافرت الشروط اللازمة لصحته⁽³⁵⁾، حيث قصد التفتيش بحث مادي ينفذ في مكان سواء ان مسكونا أو غير مسكون وفي هذا الصدد تنص المادة 81 من قانون إجراءات جزائية على أن التفتيش يباشر في جميع أماكن التي يمكن العثور فيها على أشياء أو وثائق يكون كشفها مفيدا لإظهار الحقيقة بصرف النظر أن كانت هذه الأماكن تابعة للمتهم أو لغيره⁽³⁶⁾.

³⁴- المادة 12 من القانون رقم 155/66 المؤرخ في 08 يونيو 1966 متضمن قانون الإجراءات المعدل والمتمم بالرقم 07/17 المؤرخ في 29 مارس 2017، ج.ر، العدد 20، ص.6.

³⁵- د عبد الله أوهابيه، شرح قانون إجراءات الجزائية الجزائري، 6، دار هومة للنشر، الجزائر، 2006، ص.254.

³⁶- أحسن بوسقيعة، التحقيق القضائي، 11، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص.85.

إذن التفتيش هو وسيلة لإثبات أدلة مادية وقد يكون موضوعه شخصا أو مكانا أو شيئا والذي نقصده هو الذي يكون موضوعه مكانا.

أ - تفتيش المكان:

خص المشرع عملية التفتيش التي تقع في منزل المتهم بمجموعة من الشروط حتى لا يقع هذا التفتيش تحت طائلة البطالان ومن بينها:

حضور المشتبه فيه عملية التفتيش ونستمد هذا الشرط من المادة 45 في فقرتها الأولى من قانون إجراءات جزائية والتي نصت على وجوب حضور المشتبه فيه عملية التفتيش إذا كان في مسكنه وإذا كان غائبا أو تعذر عليه الحضور وجب على ضباط الشرطة القضائية تعيين ممثل له، إذا امتنع عن ذلك أو كان هاربا استدعى ضباط الشرطة القضائية لحضور تلك العملية شاهدين من غير الموظفين الخاضعين لسلطته، هذا التفتيش في الجرائم العادية فالمشرع الجزائري وضع استثناء في الفقرة الأخيرة (4) من المادة 45 من قانون الإجراءات الجزائية المعدلة بالقانون 2006/12/20 والتي نصت على عدم تطبيق أحكام التي جاء بها نص المادة على الجرائم الخاصة بالنسبة لحضور المتهم والشاهدين وما يترتب على ذلك (37).

وبتالي أن حضور المشتبه به والشاهدين في الجرائم الخاصة ومن بينهم جريمة المخدرات يصبح غير إلزامي.

كما استثنى أيضا أحكام المادة 47 من قانون اج ج لفقراتها الأولى والتي نصت على عدم جواز بدئ تفتيش المساكن إلا في وقت محدد حيث أتى الاستثناء في فقرتها 4 والتي نصت على جواز تفتيش المساكن في كل ساعات الليل والنهار وفي كل مكان عندما يتعلق الأمر بالجرائم الخاصة منهم جريمة المخدرات (38).

³⁷- المرجع نفسه، ص 89.

³⁸- المادة 47 فقرة 3- 4 من الأمر 155/66 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم بالقانون رقم 06- 22 المؤرخ في

2006/12/20، ج.ر، العدد 84، ص 6.

ب - تفتيش الأشخاص:

غسيل معدة المتهم و تفتيش الفرج والدبر: يعتبر غسيل الأمعاء من الوسائل العلمية التي تستعمل لكشف الجريمة حيث أنه غالبا ما يلجأ الجناة إلى ابتلاع قطعة المخدر وهذا ما يؤدي إلى تفتيش جسمه عن أشياء مخفية والتي من شأنها ان تساعد على كشف الحقيقة، عارض البعض هذه العملية وذلك بما فيها من مساس بكرامة الإنسان وذلك بتفتيش المناطق الحساسة فعارضهم الغير على أن الجاني هو من أدى بنفسه إلى هذا الموقف وبالتالي وجب تفتيشه للحصول على الحقيقة، لكن يجب أن يخضع هذا التفتيش لقيود صارمة وهي:

- أن يكون التفتيش من قبل طبيب مختص.

- أن يتم التفتيش بشأن جريمة على جانب كبير من الجساماة بالإضافة إلى أن يكون هناك دلالة على أن المتهم يخفي أدلة الجريمة في أماكن حساسة (39).

ملاحظة: المشرع الجزائري لم ينص على هذا الإجراء لكن الرجوع إلى نص المادة 68 من قانون اج ج نلتمس أنها أجازت لقاضي التحقيق اتخاذ جميع إجراءات التحقيق والتي يمكن إن يراها ضرورة لكشف عن الحقيقة وذلك بالتحري عن أدلة الاتهام أو النفي (40).

2. التوقيف للنظر:

يجوز لضابط الشرطة القضائية إذا دعت ضرورة التحقيق الابتدائي من بحث ومعاينة خاصة للكشف عن جرائم المخدرات أن يوقفوا تحت النظر أي شخص مشتبه فيه لمدة لا تتجاوز 48 ساعة وقبل انقضاءها يجب تقديم الشخص الموقوف أمام وكيل الجمهورية والذي يقوم باستجوابه طبقا للمادة 37 من القانون 18/04 كما يجوز له وبإذن كتابي أن يمدد حجزه لمدة لا

39- □ فتعي العيد، جريمة تعاطي المخدرات في القانون المقارن، ج2، المرجع السابق ، ص24-26.

40- المادة 68 من الأمر 155/66 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم بالأمر 01-08 مؤرخ في 26 يونيو 2001، ج.ر، العدد 37، ص7.

الفصل الثانيآليات مكافحة جريمة تعاطي وترويج المخدرات على المستوى الدولي والوطني.

تتجاوز 3 مرات من المدة الأصلية بعد فحص ملف التحقيق وبصفة استثنائية يجوز منح هذا الإذن بقرار مسبب دون تقديم المشتبه فيه أمام النيابة⁽⁴¹⁾.

كذلك نص المادة 51 فقرة 5 و8 على جواز تمديد المدة إلى 3 مرات في حالة الجرائم المتلبس بها
(42).

ثالثا: إجراءات المتابعة

إذا رأى وكيل الجمهورية أن ملف الإجراءات يستحق المتابعة الجزائية بدل الحفظ لعدم توافر شروطه فإنه وتطبيقا لمبدأ الملائمة الإجرائية تتجه النيابة إلى تحريك الدعوى العمومية في مادتي الجرح والمخالفات عن طريق :

1 - إجراء المثول الفور :

والذي استحدثته المشرع بموجب الأمر 02/15 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات جزائية وذلك في المادة 339 مكرر ويكون في الجرح المتلبس بها التي لا تحتاج إلى تحقيق قضائي، حيث ساق المشتبه فيه في الجنحة المتلبس بها إلى وكيل الجمهورية مباشرة ويقوم هذا الأخير باستجوابه، وبعد أن يتحقق من هويته يخبره بالأفعال التي ارتكبها مع تكييفها القانوني ويخبره بأنه سوف يمثل حالا أمام المحكمة الجزائية (قسم الجرح ليحاكم عنها فوار) المادة 339 مكرر 2 من قانون الإجراءات الجزائية⁽⁴³⁾، حيث وجب على وكيل الجمهورية وضع نسخة من الملف تحت تصرف المشتبه فيه كما يتم اتصال المحامي بموكله بمكان مخصص لهذا الغرض⁽⁴⁴⁾ وبعدها يمثل المتهم أمام قاضي الحكم الذي ينميه المتهم بحقه في تأجيل القضية قصد تقديم دفاعه، كما يجوز للقاضي التأجيل من

⁴¹- أحسن بوسقيعة، الوجيز في الجنائي الخاص، المرجع السابق، ص 521.

⁴²- المادة 51 من الأمر 15- 02 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية "... يمكن تمديد آجال التوقيف للنظر بإذن مكتوب من وكيل الجمهورية المختص... ثلاث مرات إذا تعلق الأمر بجرائم المخدرات..."، ج.ر، العدد 40، ص 31.

⁴³- العيساوي الحسين. محاضرات في التحقيق القضائي، موجبة لطلبة أولى ماستر تخصص جنائي، كلية الحقوق والعلوم سياسية، جامعة بوضياف، المسيلة، 2016- 2017.

⁴⁴- المادة 339 مكرر 4 من الأمر 02/15 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية.

تلقاء نفسه إلى أقرب جلسة وإلى حين ذلك تستمع المحكمة إلى طلبات النيابة والمتهم ودفاعه ثم تقرر أخذ تدابيرها⁽¹⁾.

حيث تكلف النيابة العامة بتنفيذ تدابير الرقابة القضائية، وإذا خالفها المتهم يعاقب بعقوبة الحبس أو الغرامة نصت عليها المادة 129 ق ا ج ج⁽⁴⁵⁾، في الأخير إذا رأت المحكمة أن القضية مهيأة للفصل فيها في نفس اليوم فأمر بالتحقيق النهائي⁽⁴⁶⁾.

2- الاستدعاء المباشر:

هو الإجراء الثاني ويكون في المخالفات والجنح حيث تقوم النيابة العامة بإحالة الدعوى العمومية مباشرة إلى المحكمة حيث تلجأ إلى الاتهام عن طريق الإستدعاء المباشر في المخالفات دون استثناء ما لم ترى ضرورة إجراء التحقيق مباشرة على المحكمة وكذلك الجنح حتى ولو توفرت فيه شروط المثلث الفوري ، ماعدا الجنح التي يستوجب فيها التحقيق بنص خاص، حيث يقيد الملف

⁴⁵- المادة 129 من قانون إجراءات جزائية المعدلة والمتممة الأمر 75-46 المؤرخ في 17 يونيو 1975، "تكون جهات التحقيق أو القضاء التي ترك أو تخلي بصيغة مؤقتة سبيل متهم ذي جنسية أجنبية هي وحدها المختصة بتحديد محل الإقامة الذي يظهر على المتهم الابتعاد عنه إلا بتصريح وذلك قبل صدور قرار في الدعوى بأن لا وجه للمتابعة، أو حكم نهائي فإذا خالف المتهم ذلك عوقب بالحبس من ثلاثة سنوات، وغرامة من 500 إلى 50000 دج أو بإحد هاتين العقوبتين..."، ج.ر، العدد 53، ص 745.

- 46- شرقي حمزة والبقور الطاهر، جرائم المخدرات بين إجراءات التحري والمتابعة في التشريع الجزائري ، مذكرة لنيل متطلبات شهادة ماستر قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم سياسية، المسيلة، 2016-2017، ص47.

الفصل الثانيآليات مكافحة جريمة تعاطي وترويج المخدرات على المستوى الدولي والوطني.

وتوجه استدعاءات لأطراف القضية بعد إعطائها رقم وتاريخ محدد⁽⁴⁷⁾، نصت عليه المواد 334 إلى 336 من القانون الجزائي للإجراءات الجزائية.

- 1 - المادة 339 مكرر 6 من نفسه القانون: "إذا قررت المحكمة تأجيل القضية م نها، بعد الاستماع إلى طلبات النيابة والتمهم ودفاعه واتخاذ احد التدابير الآتية:
 - ترك المتهم حرا.
 - إخضاع المتهم لتدابير أو أكثر من تدابير الرقابة القضائية المنصوص عليها في المادة 125 مكرر 1 من هذا القانون.
 - وضع المتهم في الحبس المؤقت .
 - لا يجوز الاستئناف في الأوامر التي تصدرها المحكمة وفقا لهذه المادة حيث أن الأوامر التي تصدرها المحكمة طبقا لأحكام هذه المادة غير قابلة للاستئناف .

- 47- انظر: عيسوي الحسين، محاضرات في التحقيق القضائي، المحاضرة الأخيرة.

3 - الإحالة على التحقيق:

إذا رأى وكيل الجمهورية أن الوقائع تحمل وصف جنائي وذلك في الجرح المتشعبة قوم هذا الأخير بتحرر طلب افتتاحي لقاضي التحقيق بمباشرته⁽⁴⁸⁾، وبالرجوع إلى قانون 18/04 نجد أنه نص أن يكون اختياريا في جنحة الاستهلاك والحياسة من أجل الاستهلاك الشخصي وجنحة عرقلة أو منع المكلفين بمعاينة المخدرات، ويكون التحقيق وجوبي في الجرح المشددة وهي العرض والتسليم، تسهيل الاستعمال، وضع المواد المخدرة في المواد الغذائية دون علم المستهلك، التعامل غير مشروع بالمخدرات، وكذا الجنايات وهي التعامل والمتاجرة، التسيير والتنظيم أو التمويل التعامل بها، الاستيراد والتصدير، الزراعة، صناعة أو نقل أو توزيع سلائف أو تجهيزات أو معدات بطريقة غير مشروعة.

4 - أما النسبة للمحاكم

فقد وسع من الإختصاص المحلي للمحكمة ووكيل الجمهورية وقاضي التحقيق إلى دائرة اختصاص أخرى وذلك في الجرائم الخطيرة ومنها المخدرات وذلك موجب المواد 37- 40- 329 قانون رقم 14/04 وهو ما يعرف بالأقطاب المتخصصة أو المحاكم ذات الاختصاص الموسع وهذه المحاكم المنظمة بموجب المرسوم الرئاسي 348/06 المؤرخ في 2006/10/15 وهي:

- محكمة سيد أ □
- محكمة قسنطينة
- محكمة ورقلة
- ومحكمة وهران⁽⁴⁹⁾.

⁴⁸- عيساوي الحسين. محاضرات في التحقيق القضائي، المرجع السابق .

⁴⁹- شرقي حمزة والبقر الطاهر، المرجع السابق ، ص52.

الفرع الثاني: أساليب مكافحة جريمة تعاطي وترويج المخدرات في التشريع الجزائري

أولاً: أساليب مكافحة الترويج في التشريع الجزائري

استحدثت المشرع الجزائري أساليب خاصة وذلك تأملاً من الحد من انتشار ظاهرة المخدرات وهي تعد من إجراءات التحري .

1 - التسرب:

هو أسلوب مستحدث تطرق إليه المشرع الجزائري من خلال المادة 65 مكرر 12 من ق.ا.ج.ج" يقصد بالتسرب قيام ضابط أو عون شرطة القضائية، تحت مسؤولية ضابط الشرطة القضائية المكلفة بتنسيق العملية بمراقبة الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جناية أو جنحة بإيهامهم أنه فاعل معهم أو شريك لهم أو خاف، حيث سمح لضابط أو عون الشرطة القضائية أن يستعمل لهذا الغرض، هوية مستعارة وأن يرتكب عند الضرورة الأفعال المذكورة في المادة 65 مكرر 14⁽¹⁾، ولا يجوز تحت طائلة البطلان أن تشكل هذه الأفعال تحريضاً على ارتكاب الجرائم".

ما أوضحت المادة 65 مكرر 11 أن الجرائم التي يجوز لوكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق أن يأذن بالقيام بعملية التسرب فيها هي جرائم المذكورة في المادة 65 مكرر 5⁽²⁾، من قانون ا.ج.ج، ومن بينها جريمة المخدرات.

كما وضع المشرع الجزائري حماية لضابط أو عون الشرطة القضائية المتسرب وسط المجموعة الإجرامية عقوبة لكل من كشف هوية المتسرب حيث شددت هذه العقوبة إذا تسبب له هذا الكشف في التعرض إلى أعمال عنف أو ضرب أو الجرح له أو لعائلته، ويضاعف تشديد العقوبة إذا تسبب الكشف في وفاة أحد هؤلاء⁽³⁾.

كما أنه يجب أن تكون عملية التسرب بإذن وأن يكون هذا الإذن مسلم تطبيقاً للمادة 65 مكرر 15 مكتوباً ومسبباً ما يجب أن يذكر في الإذن الجريمة التي تبرر اللجوء إلى الإجراء وهوية الضابط الذي يتولى العملية وتحت مسؤوليته، كما يتضمن أيضاً مدة عملية التسرب والتي لا

تتجاوز أربعة أشهر كما من للجهة القضائية المصدرة للإذن أن تطلب إيقافها قبل انقضاء المدة المحددة للإذن⁽⁴⁾.

1 - المادة 65 مكرر 14 من الأمر 22/06 المعدل والمتمم ق ا ج ج " يمكن لضابط وأعوان الشرطة القضائية المرخص لهم بإجراء عمليات التسرب... دون أن يكونوا مسؤولين جزائياً، القيام بما يأتي: استعمال أو وضع تحت التصرف مرتكبي هذه الجرائم الوسائل ذات الطابع القانوني أو المالي ... أو الاتصال" ج ر، ص 18.

كما ورد استثناء لهذه المادة في المادة 65 مكرر 17 على جواز لعون أو الضابط المتسرب أن يواصل نشاطه حتى انقضاء المهلة المحددة للوقت الكافي والضروري لتوقيف عملية المراقبة في ظروف تضمن أمنه دون أن يكون مسئولاً جزائياً، وذلك أن لا يتجاوز النشاط مدة أربعة أشهر⁽⁵⁰⁾.

2 - اعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات والتقاط الصور:

نصت على هذه الوسائل المادة 65 مكرر 5 من قانون الإجراءات الجزائية⁽⁵¹⁾.

وتعرف ما يلي: اعتراض المراسلات يتمثل في اعتراض المراسلات التي تتم عن طريق وسائل الاتصال السلكية ولاسلكية أي التصنت التليفوني.

أ - تسجيل الأصوات: وشمل ترتيبات التقنية دون موافقة المعنيين من أجل التقاط وتسجيل الكلام المتفاوت بصفة خاصة وسرية من طرف أشخاص في أماكن خاصة أو عامة.

ب - التقاط الصور: هو وضع ترتيبات دون موافقة المعنيين من أجل التقاط صور لشخص أو عدة أشخاص يتواجدون في مكان خاص⁽⁵²⁾.

ملاحظة: تشكل هذه الأفعال جنحة المساس بحرمة الحياة الخاصة⁽⁵³⁾.

⁵⁰ - □ حزيط ، مذكرات في قانون الإجراءات الجزائية 5، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 73.

⁵¹ - المادة 65 مكرر 5 من قانون الإجراءات الجزائية .

⁵² - أحسن بوسقيعة، التحقيق القضائي، المرجع السابق ، ص 115.

⁵³ - المادة 303 و 303 مكرر و 303 مكرر 1 من الأمر رقم 156/66 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم بالأمر رقم

ما وجب أن تكون هذه العملية بعد الحصول على إذن مكتوب من وكيل الجمهورية والذي يتضمن كل العناصر التي تسمح بالتعرف على الاتصالات والصور المطلوبة التقاطها ولأماكن المقصودة وكذلك نوع الجريمة التي تبرر اللجوء إلى هذه التدابير، ما حدد المدة الأقصى لإجرائه أربعة أشهر قابلة للتجديد ضمن نفس الشروط الشكلية والزمنية 75 مكرر 7 ق.ا.ج.ج⁽⁵⁴⁾.

كما يقوم ضابط الشرطة القضائية المأذون له بذلك تحرير محضر عن كل عمليات المذكورة في المادة 65 مكرر 5 ما يذكر تاريخ وساعة بداية هذه العمليات والانتهاؤها منها وهذا ما نصت عليه المادة 56 مكرر 9 ق إ ج ج⁽⁵⁵⁾، حيث ينسخ هذه العمليات في محضر ويودع هذا الأخير في الملف وإذا كانت المكالمات قد تمت باللغة الأجنبية تنسخ وترجم عند الاقتضاء من قبل مترجم سخر لهذا الغرض⁽¹⁾.

3 - التسليم المراقب:

يعد من أحد الأساليب الحديثة التي تبناها المشرع لمواجهة آفة انتشار المخدرات وذلك بمحاولة محاصرة أطرافها المختلفة حيث نصت عليه المادة 56 مكرر على جواز امتداد نشاط ضابط الشرطة القضائية و إذن من وكيل الجمهورية المختص وذلك أن يكون الامتداد عبر كامل الإقليم الوطني وذلك لمراقبة الأشخاص الذين يوجد ضدّهم مبرر أو أكثر على ارتكابهم لجرائم المبينة في المادة 16 من ق ا ج ج أو مراقبة وجهته أو نقل أموال أو متحصلات من ارتكاب هذه الجرائم أو تستعمل لارتكابها⁽⁵⁶⁾.

23/06 المؤرخ في 2006/12/20. ج ر، العدد 84، ص 23.

54- □ حزيط ، مذكرات في قانون إجراءات جزائية ، المرجع السابق ، ص 80.

55- المادة 65 مكرر 9 من قانون الإجراءات الجزائية.

56- المادة 16 مكرر من قانون إجراءات جزائية " يمكن لضابط الشرطة القضائية مالم يعترض على ذلك وكيل الجمهورية المختص بعد إخباره ، إن يمددوا عبر كامل الإقليم الوطني عمليات مراقبة الأشخاص الذين يوجد ضدّهم مبرر مقبول أو أكثر يحمل على اشتباه فيهم بارتكاب الجرائم المبينة في المادة 16 اعلاه أو مراقبة وجهته أو نقل أشياء أو أموال أو متحصلات من ارتكاب هذه الجرائم أو قد تستعمل في ارتكابها".

الفصل الثانيآليات مكافحة جريمة تعاطي وترويج المخدرات على المستوى الدولي والوطني.

بالإضافة إلى المادتين 02⁽⁵⁷⁾، 56⁽⁵⁸⁾، من القانون 01/06 المتعلق الوقاية من الفساد ومكافحته وذلك المادة 40 من الأمر 17/05 لمكافحة التهريب بقولها " يمكن لسلطات المختصة لمكافحة التهريب أن ترخص بعلمها وتحت مراقبتها حركة البضائع غير المشروعة... بناء على إذن من وكيل الجمهورية المختص" حيث نستنتج من النصوص أن التسليم المراقب هو إجراء تقوم به الجهات المختصة بإذن من وكيل الجمهورية وهو أن تسمح للشحنات عمليات تسليم تلك البضائع إلى أصحابها ويكون التسليم تحت المراقبة قصد اكتشاف الهوية الحقيقية للمجرمين"⁽⁵⁹⁾.

بالإضافة إلى أساليب آخر مثل:

1 - استخدام الكلاب البوليسية:

حيث تعتبر كلاب الشرطة من الوسائل الحديثة يستعين بها المحققون للتعرف على الفاعل ومكان إخفاء الجناة الهاربين والمكان الذي تخفى فيه المسروقات والمواد المخدرة و الأدوات المستخدمة في ارتكاب الجريمة⁽⁶⁰⁾، ولذلك دعت الجهات المعنية بمكافحة تهريب المخدرات على طلب تعزز المركز بالإمكانيات بالإضافة إلى استمرار تدريب هذه الكلاب على أنواع المختلفة من المخدرات وذلك لتمييزها لروائح هذه الأخيرة وهذا ما يساعد على اكتشاف أماكن إخفائها ومهريبها⁽⁶¹⁾.

⁵⁷- المادة 2 من القانون 01/06 والتي عرفت التسليم المراقب "الإجراء الذي يسمح لشحنات غير مشروعة أو مشبوهة بالخروج من الإقليم الوطني أو المرور عبره أو الدخول بعلم من السلطات المختصة تحت مراقبتها لغرض التحري وجمع الأدلة وكشف هوية الأشخاص لضالعين في ارتكابها".

⁵⁸- المادة 56 من نفس القانون 01/06 "من أجل تسهيل الأدلة المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذا القانون يمكن اللجوء إلى التسليم المراقب ... وبإذن من السلطة القضائية المختصة".

⁵⁹- خداو مختار، إجراءات البحث والتحري الخاصة في التشريع الجزائري، مذكرة مكملة لمتطلبات الماستر، تخصص قانون جنائي والعلوم الجنائية، جامعة سعيدة، 2016، ص 54.

1 - أحسن بوسقيعة، التحقيق القضائي، المرجع السابق، ص 116.

⁶⁰- عبد الله بن فريح المهلال، بحث علمي حول وسائل التحقيق المستحدثة وأحكامها فقها ونظاما، سنة 1430/1429هـ، ص 35.

⁶¹- احمد أبو الروس، مشكلة المخدرات والإدمان، المرجع السابق، ص 22.

ثانيا: أساليب مكافحة التعاطي في التشريع الجزائري

1 - دور المجتمع المدني في مكافحة تعاطي المخدرات:

أ - من خلال الأسرة: حيث تلعب الأسرة دورا هاما في مكافحة تعاطي المخدرات في مراعاة أبنائهم وذلك على تعودهم على استثمار وقت الفراغ في عمل مفيد، كذلك إشراف الأسرة على اختيار للأبناء الأصدقاء سواء في المنزل أو المدرسة.

ب - دور المدرسة على علاج ظاهرة التعاطي للمخدرات: وباعتبارها مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع بهدف تعليم أبنائهم وتربيتهم، وتزويدهم بالثقافات والتراث، حيث يمكن للمدرسة أن تؤدي دورها في علاج ظاهرة التعاطي للمخدرات وذلك من خلال الوظائف التي يقوم بها فمن خلال المناهج و المواد المقررة يمكن أن يدرس الطالب آثار تعاطي المخدرات وانعكاساتها المختلفة على كل الجوانب صحية أو اجتماعية، نفسية أو إقتصادية كانت...إلخ. وبالإضافة إلى الجامعات والتي تعتبر معقل الفكر الإنساني في أرفع المستويات ومصدر لاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وهي الثروة البشرية، فللجامعة دور هام في علاج ظاهرة تعاطي المخدرات وذلك من خلال دراسة مقررات ومناهج تعالج ظاهرة تعاطي المخدرات وتوضح آثارها على الفرد والمجتمع وغيرها من الأضرار السالفة الذكر، بالإضافة إلى عمل مسابقات للطلبة حول الظاهرة بهدف تزود ثقافتهم من خلال البحث بالمعلومات المتعلقة بهذه الظاهرة وطرق معالجتها (62).

ج - دور المسجد: يلعب المسجد دورا هاما من خلال الخطب والدروس التي تلقى في المساجد والتي تدعو إلى محاربة جريمة المخدرات في شتى أشكالها وذلك بالنصح والتحذير من هذه المادة السامة وأضرارها الخلقية وغيرها.

⁶²- طعيلي □ الطاهر، وقوارح □، المؤسسات الاجتماعية والتربوية ودورها في مكافحة تعاطي المخدرات، -مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، العدد الثاني، الجزائر، جوان 2011، ص 196-199.

د - بالإضافة إلى وسائل الإعلام: والتي لها دور في مكافحة آفة تعاطي المخدرات وتساعد في تقليل الطلب عليها والتقليل من العرض وذلك بتخصيص برامج توعية وتحسيس يعالج فيها آفة تعاطي المخدرات حيث تنشط من طرف مختصون من أطباء ورجال قانون وأطباء نفسانيين⁽⁶³⁾.

2 - الديوان الوطني لمكافحة المخدرات:

أنشأ الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 218/97⁽⁶⁴⁾، والذي عدل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 133/03⁽⁶⁵⁾، وذلك بتجنيد كل الوسائل التي تكمن من الحد من هذه الآفة، والذي تم تنصيبه في 02 أكتوبر 2002.

وتتمثل مهام الديوان ف ما يلي:

- إعداد السياسة الوطنية للوقاية من المخدرات ومكافحتها ووضع منهجيات تنفيذ هذه السياسة
- يعمل على تنسيق النشاطات التي تقوم بها مختلف القطاعات في مجال مكافحة المخدرات ومتابعتها.
- تقديم تقارير دورية للحكومة على النتائج المسجلة في مجال مكافحة المخدرات.
- تقديم النتائج والنشاطات من أجل مساعدة السلطات العمومية على اتخاذ القرار.
- اقتراح التدابير والإجراءات المناسبة للوقاية من المخدرات ومكافحتها.

⁶³- انظر: طاهري حسين، جرائم المخدرات وطرق محاربتها، دار الخلدونية، الجزائر، 2013، ص 20.

⁶⁴- المرسوم التنفيذي رقم 212/97 المؤرخ في 9 جوان 1997 المتضمن إنشاء الديوان الوطني لمكافحة المخدرات، المنشور الجريدة الرسمية، عدد 41

⁶⁵- المرسوم التنفيذي رقم 133/03 المؤرخ في 24 مارس 2003 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 212/97 المنشور الجريدة الرسمية، عدد 21.

- ترقية التعاون الجهوي و الدولي في مجال مكافحة المخدرات وتدعيمه⁽⁶⁶⁾.

كما حقق الديوان مجموعة من المشاريع وذلك : بوضع مخططا توجميا و يصادق عليه في مجال مكافحة المخدرات و إدامتها، كما بذلك تقسيم هذا المخطط مع قطاع الصحة، وإعداد الموظفين الذين يقع على عاتقهم مسؤولية مكافحة المخدرات، إعدادا نوعيا لاستلام التهديدات كما يسهر على ترقية عمليات الوقاية وتحسين الرعاية الطبية والاجتماعية وتعزيز التنسيق بين القطاعات⁽⁶⁷⁾.

كما قام الديوان الوطني على تبني إستراتيجية جديدة و وطنية لمكافحة المخدرات وذلك لفترة ما بين 2018 إلى 2022 والتي تهدف إلى الوقاية والتحسيس حول مخاطر المخدرات والعلاج وتقليص العرض والطلب على المخدرات.

كما تهدف هذه الإستراتيجية أيضا إلى ضمان رعاية الأشخاص الذين يعانون من تبعية المخدرات بصفة عامة مع السهر على تخفيض انتشار نسبة الاستهلاك والعمل على التقليص من الأخطار الاجتماعية والأضرار الصحية الناجمة بحيث يتم الاعتماد على عدة معطيات في إعدادها من بينها نتائج الدراسة الميدانية حول المخدرات في الوسط المدرسي بغية ضمان الوقاية لشريحة المتدربين من هذه الآفة⁽⁶⁸⁾.

3 - دور التدابير الوقائية والعلاجية في مكافحة المخدرات:

ليس القانون الوسيلة الوحيدة لمكافحة المخدرات بل ظهرت غيره وسيلة تتمثل في التدابير العلاجية حيث تعتبر وسيلة غير عقابية تهدف إلى العلاج وإصلاح المجرمين وبالتالي تطبق على الأشخاص المتهمين باستهلاك المخدرات والمؤثرات العقلية وكذلك المدمنين عليها، حيث وضع قانون

⁶⁶ - المادة 4 من المرسوم التنفيذي 212/97، المرجع السابق .

⁶⁷ - حسين طاهري، المرجع السابق ، ص 21-22.

⁶⁸ - الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات 2018-2022، موقع إلكتروني -2018-49275-AR.OPS.DZ/ALGERIE

2022 اطلع عليه يوم 2018/03/30.

الفصل الثانيآليات مكافحة جريمة تعاطي وترويج المخدرات على المستوى الدولي والوطني.

18/04 السالف الذكر مهمة تطبيق هذه التدابير تحت تصرف الهيئات القضائية وذلك في جميع مراحل الدعوى العمومية طبعا وفقا لشروط محددة قانونا، وبالتالي نضم المشرع هذه التدابير في المواد من 6 ل 11 من السالف الذكر وهي ثلاثة أنواع:

أ - عدم المتابعة القضائية: وقد نصت عليها المادة 6 من قانون 18/04 في مضمونها على عدم متابعة الأشخاص الذين امتثلوا إلى العلاج الطبي الذي وصف لهم لإزالة التسمم وتابعوه حتى نهايته، كما لا يجوز كذلك متابعة الأشخاص الذين استعملوا المخدرات أو المؤثرات العقلية استعمالا غير مشروع إذا ثبت أنهم خضعوا لعلاج مزيل لتسمم أو كانوا تحت المتابعة الطبية منذ حدوث الوقائع المنسوبة إليهم⁽¹⁾. وبالعودة إلى المرسوم التنفيذي رقم 07-229⁽²⁾، حيث ينص على عدم ممارسة الدعوى العمومية إن تبين لوكيل الجمهورية من خلال تقرير طبي أن الشخص استعمل المخدرات أو المؤثرات العقلية استعمال غير مشروع قد خضع للعلاج المزيل لتسمم أو المتابعة الطبية منذ تاريخ الوقائع المنسوبة إليه⁽³⁾.

كذلك إذا تبين لوكيل الجمهورية وخاصة من خلال عناصر الملف أن الشخص استعمل المخدرات أو المؤثرات العقلية استعمال غير مشروع بجعل حالة احتمال الإدمان قائمة لديه يأمر بفحصه من قبل طبيب مختص وتكون أمام احتمالين، إذا تبين بعد الفحص الطبي أن حالة الشخص تستدعي علاجا مزिला لتسمم داخل المؤسسة متخصصة يأمر بوضعه في تلك المؤسسة إلى غاية نهاية العلاج ، أما إذا تبين أن حالته لا تستدعي علاجا مزिला لتسمم يأمر وكيال الجمهورية في هذه الحالة بوضعه تحت متابعة الطبية للمدة الضرورية المقررة للفحص الطبي المادة السابقة الذكر من المرسوم السالف الذكر⁽⁴⁾.

ب - الأمر بالعلاج المزيل للتسمم:

يجوز لقاضي التحقيق أو الأحداث إخضاع مستهلكي المخدرات أو المؤثرات العقلية أو حائزيها من أجل الاستعمال الشخصي لعلاج مزيل للتسمم والذي تصاحبه جميع تدابير المتابعة الطبية و إعادة التكييف الملائم لحالتهم، إذا ثبت بواسطة خبرة طبية متخصصة

الفصل الثانيآليات مكافحة جريمة تعاطي وترويج المخدرات على المستوى الدولي والوطني.

- 1 - المادة 6 من القانون 18/04 "ستفيد منها مستعمل المخدرات أو المؤثرات العقلية، أ المستهلك في الحالات التالية :
-إذا امتثل إلى العلاج الطبي الذي وصف له لإزالة التسمم وتآكله حتى نهايته.
-إذا ثبت أنه خضع لعلاج مزلة للتسمم.
-إذا اثبت أنه ان تحت المتابعة الطبية منذ حدوث الوقائع المنسوبة إل ه".
- 2 - المرسوم التنفيذي رقم 229/07 المؤرخ في 30 يوليو 2007 والذي حدد ف ات تطبى المادة 6 من القانون 18/04 المؤرخ في 25/12/2004 والمتعل الوقاة من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين الجردة الرسم ة العدد 49، سنة 2007.
- 3 - المادة 2 من نفس المرسوم 229/07.
- 4 - غنة قداش، الإستراتيجية الصحية والصحة في معالجة الإدمان على المخدرات، مجلة الديوان الوطني لم افحة المخدرات ،العدد 00، سبتمبر 2014، ص 15-16.

أن حالتهم الصحية تستوجب علاجاً طبياً ويبقى الأمر الذي يوجب العلاج نافذا عند الاقتضاء ،عند انتهاء التحقيق حتى تقرر الجهة القضائية المختصة بخلاف ذلك⁽¹⁾. كما أن هذا العلاج يجري أما داخل المؤسسة المتخصصة أو خارج تحت متابعة طبية، كما يجب على الطبيب المعالج إخبار بصفة دورية السلطة القضائية بسير العلاج ونتائجه⁽⁶⁹⁾. وتنفذ هذه الإجراءات مع مراعاة أحكام المواد⁽⁷⁰⁾، 125 مكرر 1 فقرة 2-7 من قانون إجراءات الجزائية التي تجيز لقاضي التحقيق الأمر بوضع المتهم تحت الرقابة القضائية، وإخضاعه في إطارها إلى إلزام : عدم الذهاب إلى بعض الأماكن المحددة من طرف قاضي التحقيق⁽⁷¹⁾، الخضوع إلى بعض إجراءات فحص علاجي حتى و

⁶⁹- انظر المادة 10 من نفس القانون.

⁷⁰- المادة 11 من نفس القانون.

⁷¹- الفقرة 2 من المادة 125 مكرراً قانون إجراءات جزائية.

ان كان المستشفى لاسيما بغرض إزالة التسميم⁽⁷²⁾. وفي حالة الامتناع على تنفيذ قرار الخضوع

للعلاج المزيل لتسميم تطبق عليهم العقوبات المنصوص عليها في المادة 12 من قانون 18/04 والعقوبات التي تعني استهلاك أو حيازة من أجل الاستهلاك الشخصي للمخدرات أو مؤثرات عقلية بصفة غير مشروع⁽⁷³⁾.

ج - الإعفاء من العقوبة: يستفيد منه المستهلك والحائز من أجل الاستعمال الشخصي وذلك بشروط :

إذا أثبت بواسطة خبرة طبية متخصصة أن حالته الصحية تستوجب علاجاً طبياً، إذا صدر أمر قاضي التحقيق أو قاضي الأحداث يقضي بإخضاعه لعلاج مزيل للتسميم تصاحبه جميع تدابير المتابعة الطبية وإعادة التكييف الملائم لحالته، وكذلك إذا صدر حكم من الجهة القضائية إلزامه بالخضوع لعلاج مزيل للتسميم.

كما نصت المادة 8 من قانون 18/04 أنه في حالة تطبيق أحكام المادة 7 اعلاه والفقرة الأولى منها من للجهة القضائية أن تعفي الشخص من عقوبة موجودة في المادة 12⁽⁷⁴⁾.

المطلب الثاني: عقوبات جريمة تعاطي وترويج المخدرات في التشريع الجزائري

حدد المشرع الجزائري أنواع العقوبات الواجب تطبيقها على من ثبتت إدانته في أي جريمة من جرائم المخدرات في القانون رقم 18/04 حيث وضع مواد تجرم الأفعال المتعلقة بالمخدرات من تعاطي وترويج حيث قسمها إلى عقوبات أصلية وعقوبات تكميلية بالإضافة إلى تخفيض العقوبة أو الإعفاء منها وتشديدها في حالة العود وهذا ما سنتناوله بالتفصيل في النقاط التالية:

أولاً: العقوبات الأصلية:

⁷²- الفقرة 7 من نفس المادة 125 مكرر1.

⁷³- المادة 9 من قانون 18/04 .

⁷⁴- انظر: غنية قداش، الإستراتيجية الجزائية والصحية في معالجة الإدمان على المخدرات، المرجع السابق ، ص 17.

الفصل الثانيآليات مكافحة جريمة تعاطي وترويج المخدرات على المستوى الدولي والوطني.

نجد أن العقوبات الأصلية نصت عليها المادة 5 من قانون العقوبات وذلك حسب معيار جسامة الجريمة أي جنائية جنحة ومخالفة وكما سبق القول أن قانون 18/04 بتصنيف هذه العقوبات وتشمل الشخص الطبيعي والمعنوي .

1 - العقوبات المقررة للشخص الطبيعي لتعاطي المخدرات

حيث حدد عقوبة الاستهلاك أو الحيازة من أجل الاستهلاك الشخصي للمخدرات والمؤثرات العقلية وذلك بالحبس من شهرين إلى سنتين وغرامة من 5000 دج إلى 50000 دج أو بإحد العقوبتين⁽¹⁾.

ملاحظة: نلاحظ أن المشرع الجزائري شدد هذه العقوبة على عكس قانون 05/85 في مادته 245 والتي قدرها بالحبس من شهرين إلى سنة وغرامة من 500 إلى 5000 أو إحد العقوبتين، وذلك تجنبا لهروب المدمن إلى العقوبة بدل العلاج والتي تكون عقوبته أكبر من العقوبة.

كما يعاقب كل من يسلم أو يعرض المخدرات والمؤثرات العقلية بطريقة غير مشروعة بهدف الاستهلاك الشخصي بالحبس من سنتين إلى عشرة سنوات وغرامة من 100.000 دج إلى 5000000 دج⁽⁷⁵⁾، وتضاعف هذه العقوبة إذا قام المعني بالتسليم قاصرا أو معوقا أو أي شخص يعالج من الإدمان أو كان المستهدف لمراكز تعليمية أو تربية أو تكوينية أو صحية أو اجتماعية أو داخل هيئة عمومية⁽⁷⁶⁾

كما يعاقب بالحبس من 5 سنوات إلى 15 سنة وغرامة أيضا من 500000 دج إلى 1000000 دج كل من:

سهل للغير استعمال المواد المخدرة بطريقة غير شرعية سواء بمقابل أو مجانا بتوفير محل أو بأي وسيلة كانت ومهما كانت صفة الفاعل، أو المكان الذي خصص لهذا الفعل أو أي مكان آخر مخصص للجمهور أو مستعمل من قبلهم⁽¹⁾.

⁷⁵- الفقرة 1 من المادة 13 من نفس القانون.

⁷⁶- الفقرة 2 من نفس المادة والقانون .

كما تطبق نفس العقوبة على وضع المخدرات والمؤثرات العقلية في مواد غذائية أو في

مشروبات دون علم المستهلكين⁽⁷⁷⁾.

بالإضافة إلى من يقدم عن قصد وصفة طبية صورية أو على سبيل المحاباة تحتوي على

المؤثرات العقلية⁽⁷⁸⁾، أو تسليم المؤثرات العقلية بدون وصفة أو مع العلم بالطابع الصوري أو

المحاباة للوصفات الطبية⁽⁷⁹⁾، كما يعاقب بنفس العقوبة كذلك من حاول الحصول على المؤثرات

العقلية قصد البيع أو تحصيل عليها بواسطة وصفة طبية صورية بناء على ما عرض عليه⁽⁸⁰⁾.

بالإضافة إلى عقوبة من سنتين 2 إلى خمسة سنوات 5 وغرامة من 100.000 دج

إلى 200.000 دج كل من عرقل أو منع الأعوان المكلفين بمعاينة الجرائم أثناء ممارسة مهامهم أو

الوظائف المخولة لهم قانونا⁽⁸¹⁾.

2-العقوبات المقررة للشخص الطبيعي لترويج المخدرات

لقد شدد المشرع الجزائري العقوبة للأفعال التي تمثل ترويج المخدرات وهي كالتالي:

حيث نصت المادة 17 من نفس القانون على عقوبة الحبس من 10 سنوات إلى 20 سنة وغرامة

5000.000 دج إلى 50.000.000 دج كل من قام بطريقة غير مشروعة بإنتاج أو صنع أو حيازة أو

عرض أو وضع للبيع أو الحصول عليها أو شرائها أو توزيعها أو تسليمها بأية صفة كانت، أو سمسرتها أو

شحن أو نقل المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية .

كما يعاقب بنفس العقوبة في حالة الشروع في هذه الجرائم، ويعاقب بالسجن المؤبد في حالة

ارتكابها ضمن جماعات إجرامية منظمة.

⁷⁷- الفقرة 2 من نفس المادة والقانون.

⁷⁸- المادة 16 فقرة 1 من نفس القانون.

⁷⁹- الفقرة 2 من نفس المادة والقانون.

⁸⁰- الفقرة 3 من نفس المادة والقانون.

⁸¹- المادة 14 من نفس القانون.

بالإضافة إلى عقوبة السجن المؤبد إلى من قام بتسيير أو تنظيم أو تمويل هذه النشاطات⁽¹⁾.
وكذلك من قام بطريقة غير مشروعة بتصدير أو استيراد مخدرات أو مؤثرات عقلية⁽⁸²⁾.
أو من زرع بطريقة غير مشروعة خشخاش الأفيون أو شجيرة الكوكا أو نبات القنب⁽⁸³⁾.
أو إذا قام بصناعة أو نقل أو توزيع سلائف أو تجهيزات أو معدات ما، بهدف استعمالها في زراعة
المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو في إنتاجها أو صناعتها بطريقة غير شرعية، أو مع علمه أن هذه
السلائف تستخدم لهذا الغرض⁽⁸⁴⁾.

3-العقوبة المقررة للشخص المعنوي لجريمة تعاطي وترويج المخدرات:

بغض النظر عن العقوبات المنصوص عليها بالنسبة للشخص الطبيعي، يعاقب كذلك
الشخص المعنوي الذي يرتكب جريمة أو أكثر من الجرائم المنصوص عليها في المواد من 13 إلى 17 من
القانون السالف الذكر غرامة تعادل خمس مرات الغرامة المقررة لشخص الطبيعي.
وفي حالة ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المواد من 18 إلى 21 من القانون نفسه يعاقب
الشخص المعنوي بغرامة تتراوح من 5.000.000 دج إلى 52.000.000 دج⁽⁸⁵⁾.

ثانيا -العقوبات التكميلية:

بعد تقرير العقوبات الأصلية المنصوص عليها في المواد من 12 إلى 23 من قانون 18/04
السالف الذكر، ألحق بها المشرع عقوبات تكميلية والتي نص عليها في المادة 29 من نفس القانون و
تكون في حالة إدانة بإحدى جرائم هذا القانون فللجهة لقضائية أن تقضي بعقوبة:
الحرمان من الحقوق السياسية والمدنية والعائلية من 5 سنوات إلى 10 سنوات وهذا ما نصت عليه
المادة 9 من ق ع .

82- المادة 19 من نفس القانون.

83- المادة 20 من نفس القانون.

84- المادة 21 من نفس القانون.

85- المادة 25 من نفس القانون.

الفصل الثانيآليات مكافحة جريمة تعاطي وترويج المخدرات على المستوى الدولي والوطني.

كما يجوز أيضا الحكم بالمنع من ممارسة المهنة التي ارتكبت الجريمة بمناسبة مدة لا تقل عن 5 سنوات⁽⁸⁶⁾، مثل الصيدلي أو الطبيب .

بالإضافة إلى المنع من الإقامة وذلك وفقا لأحكام المنصوص عليها في قانون العقوبات⁽⁸⁷⁾، في المادة 9 و12 وهو الحظر على المحكوم عليه أن يتواجد في بعض الأماكن كما أنه لا يجوز أن تتجاوز مدته 5 سنوات و10 سنوات في الجنايات حيث تحتسب مدة المنع من يوم الإفراج عنه. كما نصت المادة 12 فقرة 3 من قانون العقوبات على أنه يعاقب من يخالف ذلك بالحبس من 3 اشهر إلى 3 سنوات وغرامة من 25000 دج إلى 300000 دج⁽⁸⁸⁾، وهذا المنع لا يقتصر على الجزائريين فقط واما يشمل أيضا حالة الأجانب الذين ارتكبوا هذه الجرائم المتعلقة بالمخدرات ، حيث أجاز هذا القانون للمحكمة أن حكم عليهم بهذه الجرائم أن تمنعهم من الإقامة في الإقليم الجزائري إما بصفة نهائية أو لمدة لا تقل عن 10 سنوات وقوة القانون يترتب على ذلك الطرد من الإقليم الجزائري إلى خارج الحدود بعد انقضاء العقوبة⁽⁸⁹⁾.

بالإضافة إلى الحرمان من بعض الحقوق الأخرى كسحب جواز السفر وكذلك سحب رخصة السياقة لمدة لا تتجاوز 5 سنوات⁽⁹⁰⁾، كما يجوز أيضا للجهة القضائية المختصة أن تنص ضمن حكمها بمنع المتهم المدان من حيازة أو حمل سلاح خاضع للترخيص لمدة لا تقل عن 5 سنوات⁽⁹¹⁾.

- والإضافة إلى مصادرة النباتات والمواد المخدرة سواء للأشخاص الذين استعملوا المخدرات استعمالا غير مشروع إذا اثبتوا علاجهم للمزيل التسميم أو كانوا تحت المتابعة الطبية عند

⁸⁶- المادة 29 فقرة 2 من قانون 18/04.

⁸⁷- الفقرة 3 من المادة 29 من نفس القانون.

⁸⁸- المادة 12 من الأمر 155/66 المتضمن قانون العقوبات المعدلة بالأمر 23/06 ، المؤرخ في 20 ديسمبر 2006، ج.ر، العدد 84، ص

13.

⁸⁹- المادة 24 من القانون 18/04.

⁹⁰- الفقرة 4 من المادة 29 من نفس القانون.

⁹¹- الفقرة 5 من نفس المادة والقانون.

الفصل الثانيآليات مكافحة جريمة تعاطي وترويج المخدرات على المستوى الدولي والوطني.

حدوث الواقعة المجرمة ففي جميع هذه الأحوال يجب الأمر بمصادرتها إن اقتضى الأمر ذلك من رئيس الجهة القضائية المختصة، بناء على طلبات النيابة العامة طبقاً للمادة 6 الفقرة 3⁽⁹²⁾.

- زيادة عن هذا فقد نصت المواد 32، 33، 34 من القانون 18/04 بأن تأمر الجهات القضائية المتخصصة بمصادرة المنشآت والتجهيزات والأموال المنقولة والعقارية الأخرى المستعملة أو الموجهة لاستعمال قصد ارتكاب الجريمة أيا كان مالكةا إلا إذا اثبت حسن النية⁽⁹³⁾، وذلك الحل بالنسبة لأموالهم المستعملة في ارتكاب هذه الجرائم⁽⁹⁴⁾.

- بالإضافة إلى إغلاق أو حل المؤسسة: ففي حال ما كان الشخص المعنوي معاقب بارتكابه جريمة أو أكثر من الجرائم المنصوص عليها في المواد من 13 إلى 21 يتم الحكم بحل المؤسسة أو غلقها مؤقتا لمدة لا تفوق خمسة سنوات⁽⁹⁵⁾.

بالإضافة إلى أنه في حالة ارتكاب المستغل أو شارك في الجرائم المنصوص عليها في المادتين 15 و16 من القانون 18/04 أنه يحكم بغلق الفنادق والمنازل المفروشة ومراكز الإيواء والمطاعم وأماكن العرض أو أماكن مفتوح للجمهور أو مستعمل من قبل الجمهور⁽⁹⁶⁾.

ثالثا - الظروف المخففة والأعذار المعفية:

أ - الظروف المخففة: تنص المادة 53 إلى 53 مكرر 4⁽⁹⁷⁾. الظروف المخففة لكن القانون 18/04 قد وضع استثناء على ذلك بأنه لا تطبق المادة 53 إذا ارتكب الجاني إحد الجرائم المنصوص عليها في المواد من 12 إلى 23 إذا قام مرتكبها إما :

⁹²- أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائري الخاص، المرجع السابق ، ص511.

⁹³- المادة 33 من القانون 18/04 .

⁹⁴- المادة 34 من نفس القانون.

⁹⁵- المادة 25 من نفس القانون.

⁹⁶- المادة 29 الفقرة الأخيرة من نفس القانون.

⁹⁷- المادة 53 الى 53 مكرر 4 من الأمر 66- 156 المتضمن قانون العقوبات المعدلة بالأمر 06- 23، ج.ر، ص 16.

الفصل الثانيآليات مكافحة جريمة تعاطي وترويج المخدرات على المستوى الدولي والوطني.

- استخدام العنف أو السلاح.
 - إذا كان الجاني له صفة الموظف العمومي وارتكب الجريمة أثناء تأدية مهامه .
 - إذا ارتكب الجريمة ممتن في الصحة أو شخص مكلف بمكافحة المخدرات أو استعمالها.
 - إذا تسبب المخدر أو المؤثر العقلي بوفاة شخص أو عدة أشخاص أو إحداث عاهة مستدامة.
 - إذا قام مرتكب الجريمة بإضافة مواد للمخدر من شأنها أن تزيد في خطورتها⁽¹⁾.
- ب - الأعدار المعفية: حيث يعفى من العقوبة كل من يبلغ السلطات الإدارية أو القضائية بحدوث جريمة من جرائم المخدرات قبل البدء في تنفيذها أو الشروع فيها ⁽⁹⁸⁾.
- ج - تخفيض العقوبة: حيث تخفض العقوبة بالنسبة للفاعل الأصلي أو الشريك إلى نصف العقوبة إذا ارتكب الأفعال المجرمة في المواد 12 إلى 17.
- وتخفف من 10 إلى 20 سنة إذا ارتكب الأفعال المنصوص عليها في المواد من 18 إلى 23 من نفس القانون السالف الذكر وذلك في حالة إذا ما تم بعد تحريك الدعوى العمومية من إيقاف الفاعل الأصلي أو الشريك في نفس الجريمة أو في جرائم من نفس الطبيعة أو لها نفس الخطورة ⁽⁹⁹⁾.
- وفي كل الحالات لا يمكن أن تخفف العقوبات المنصوص عنها في هذا القانون عشرون سنة عندما تكون العقوبة المقررة هي السجن المؤبد، كما لا يمكن أن تخفف ثلثي العقوبة المقررة في الحالات الأخر ⁽¹⁰⁰⁾.

رابعا - العود لجريمة تعاطي وترويج المخدرات:

⁹⁸- المادة 30 من نفس القانون.

⁹⁹- المادة 31 من نفس القانون.

¹⁰⁰- المادة 28 من نفس القانون.

تنص المادة 49 إلى 59 من قانون العقوبات على العود في جرائم القانون العام. كما نص المشرع الجزائري على العود في جرائم المخدرات في قانون 18/04 السالف الذكر على أنه ترفع العقوبة إلى السجن المؤبد إذا كانت الجريمة معاقب عليها بالحبس من 10 إلى 20 سنة، والسجن المؤقت من 10 إلى 20 سنة إذا كانت معاقب عليها بالحبس من 5 إلى 10 سنوات، أما في باقي العقوبات يعاقب بضعف العقوبة المقررة⁽¹⁰¹⁾.

المطلب الثالث : التعديلات الجديدة في ظل القانون 05-23

وهو بصدور القانون رقم 05-23 الذي قام بتعديل وتتميم المادتين 2 و3 من القانون السابق رقم 18-04، وهذه التعديلات تتعلق بالتعريفات والمفاهيم المتعلقة بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية. وفيما يلي المواد المعدلة والمضافة بواسطة القانون الجديد:

المادة 2: تم تعديل التعريفات التالية في هذه المادة:

- **الديوان:** يشير إلى الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها والذي ينص على وظائفه وصلاحياته في التنظيم الساري المفعول.
 - **المخدر:** يشمل كل مادة طبيعية أو تركيبية من المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني لاتفاقية المخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة بموجب بروتوكول سنة 1972، ويشمل أيضاً كل مادة مصنفة وطنياً كمخدر.
 - **المؤثرات العقلية:** يشمل كل مادة طبيعية أو اصطناعية أو أي منتج طبيعي مدرج في الجدول الأول أو الثاني أو الثالث أو الرابع لاتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971، ويشمل أيضاً كل مادة مصنفة وطنياً كمؤثر عقلي.
 - **السلائف:** يشمل جميع المنتجات الكيميائية التي تستخدم في صنع المواد المخدرة والمؤثرات العقلية المدرجة في الجدول الأول أو الثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، ويشمل أيضاً المنتجات المصنفة وطنياً كسلائف.
- المادة 3: تتعلق هذه المادة بتصنيف النباتات والمواد كمخدرات أو مؤثرات عقلية على النحو التالي:

¹⁰¹ - المادة 27 من نفس القانون.

- يتم تعريف النباتات المخدرة على أنها النباتات التي يمكن استخدامها في إنتاج المواد المخدرة، سواء كانت طبيعية أو معدلة وراثيًا.
 - يتم تعريف المواد المخدرة على أنها المواد التي تمكن من إحداث تأثيرات نفسية أو جسدية على الإنسان عند تعاطيها، سواء كانت طبيعية أو اصطناعية.
 - تحديد هذه التعريفات يساعد في تحديد النباتات والمواد التي تصنف على أنها مخدرات أو مؤثرات عقلية وتسهم في مكافحة استعمالها وتجارتها غير المشروعة.
- وقد جاء هذا القانون بفصل أول عنوانه "التدابير الوقائية" وفصل ثاني ، عنوانه "التدابير العلاجية"

الفرع الأول "التدابير الوقائية" أهم ماجاء فيه:

مادة 5 مكرر و أهم النقاط التي جاءت بها:

- إعداد استراتيجية وطنية للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية.
 - توعية المجتمع بمخاطر المخدرات والمؤثرات العقلية.
 - حماية المؤسسات التعليمية والتكوينية.
 - الحد من العرض والطلب على المخدرات والمؤثرات العقلية.
 - التعاون الدولي وتنسيق الجهود مع المنظمات الدولية والجهوية والدول الأخرى.
- مادة 5مكرر 1 أهم النقاط التي جاءت بها:

- إعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية.
 - تنفيذ الاستراتيجية الوطنية بعد مصادقة الحكومة عليها.
- مادة 5 مكرر 2 أهم النقاط التي جاءت بها:

- جمع وتوثيق المعلومات المتعلقة بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية¹⁰².
- تنسيق العمل بين المتدخلين في مجال الوقاية.
- تحليل المؤشرات المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية لمساعدة السلطات العمومية في اتخاذ القرارات المناسبة.

الفصل الثانيآليات مكافحة جريمة تعاطي وترويج المخدرات على المستوى الدولي والوطني.

- إعداد خطط توجيهية لمكافحة استخدام وتجارة المخدرات والمؤثرات العقلية غير المشروعة.
- متابعة البرامج القطاعية والقطاعية المشتركة المعدة في هذا المجال.
- وضع مبادئ توجيهية لتحديد فئات الأشخاص الأكثر تعرضًا لمخاطر المخدرات والمؤثرات العقلية.
- يتم إعداد تقرير سنوي وطني يتناول موضوع الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية، ومكافحة استخدامها في الجزائر وتجارتها غير المشروعة.
- مادة 5 مكرر 3 أهم النقاط التي جاءت بها :
- إعداد برامج قطاعية للتوعية والتثقيف حول المخدرات والمؤثرات العقلية، وتوجيهها للفئات المستهدفة.
- تنظيم وتنفيذ حملات توعوية وإعلامية لنشر الوعي بمخاطر المخدرات والمؤثرات العقلية وتأثيرها السلبي على الفرد والمجتمع.
- توفير الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج القطاعية والتوعوية.
- تعزيز التعاون مع المنظمات الأهلية والمجتمع المدني لتنفيذ برامج التوعية والتثقيف.
- تقييم ومراقبة فاعلية البرامج القطاعية وتحليل نتائجها وتوجيه التعديلات اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة.
- تعزيز التعاون الدولي في مجال التوعية والتثقيف حول المخدرات والمؤثرات العقلية من خلال المشاركة في المؤتمرات والمناسبات الدولية ذات الصلة.
- مادة 5 مكرر 4 أهم النقاط التي جاءت بها :
- إعداد برامج تدريبية وتأهيلية للكوادر العاملة في مجال الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية.
- توفير الدورات والورش التدريبية للمختصين والمهتمين في المجال.
- تطوير القدرات والمهارات الفنية للمتدخلين في مجال الوقاية.
- تعزيز التعاون والشراكات مع المؤسسات التعليمية والبحثية لتنمية المعرفة والخبرات في مجال الوقاية.
- مراقبة وتقييم جودة البرامج التدريبية والتأهيلية واتخاذ التدابير اللازمة لتحسينها.
- توجيه الدعم والتشجيع للأبحاث العلمية في مجال الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية.
- مادة 5 مكرر 5 أهم النقاط التي جاءت بها :

- تطوير برامج العلاج والتأهيل للمدمنين على المخدرات والمؤثرات العقلية، وتوفير الخدمات اللازمة لهم.
 - تنظيم وتنفيذ حملات الكشف المبكر عن المدمنين وتوجيههم إلى العلاج المناسب.
 - توفير الدعم النفسي والاجتماعي للمدمنين وأسرتهم للتعافي والتخلص من الإدمان.
 - تنظيم برامج الوقاية الثانوية والتكميلية للحد من انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية في المجتمع.
 - تعزيز التواصل والتعاون مع المنظمات والمؤسسات الصحية والعلاجية لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمدمنين.
 - توجيه الدعم والتشجيع للأبحاث العلمية في مجال العلاج والتأهيل من التعاطي والإدمان.
 - تقييم ومراقبة فاعلية برامج العلاج والتأهيل وتحليل نتائجها وتوجيه التعديلات اللازمة لتحقيق النتائج المرجوة.
- مادة 5 مكرر 6 أهم النقاط التي جاءت بها¹⁰³:
- تشجيع البحث والتطوير في مجال التقنيات والتقنيات الحديثة للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية.
 - تعزيز التعاون مع القطاع الخاص والشركات التقنية لتطوير حلول وتقنيات جديدة لمكافحة المخدرات.
 - توفير التدريب والتأهيل للكوادر العاملة في مجال استخدام التقنيات للوقاية ومكافحة المخدرات.
 - توجيه الدعم المالي والفني للمشاريع التقنية المبتكرة في مجال الوقاية ومكافحة المخدرات.
 - تنظيم مسابقات وفعاليات لتشجيع الابتكار والتطوير في مجال مكافحة المخدرات باستخدام التقنيات.
 - تنظيم الندوات والمؤتمرات وورش العمل لتبادل المعرفة والخبرات في مجال استخدام التقنيات لمكافحة المخدرات.
 - تطوير تطبيقات الهاتف المحمول والبرمجيات الذكية للتوعية والوقاية من المخدرات.
 - استخدام التحليلات الضخمة والذكاء الاصطناعي في تحليل بيانات المخدرات والمؤثرات العقلية للتنبؤ بالاتجاهات واتخاذ الإجراءات الوقائية.

الفصل الثانيآليات مكافحة جريمة تعاطي وترويج المخدرات على المستوى الدولي والوطني.

- تنمية التقنيات الحديثة مثل الواقع الافتراضي والواقع المعزز لإيجاد أساليب تعليمية مبتكرة للوقاية من المخدرات.
- تعزيز استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الرقمي لنشر الوعي والمعلومات حول المخدرات ومخاطرها.
- تنظيم برامج التدريب وورش العمل لتعليم الأهالي والمجتمعات المحلية حول الوقاية والتعامل مع حالات الإدمان.
- تعزيز التعاون الدولي في مجال استخدام التقنيات لمكافحة المخدرات وتبادل الخبرات والممارسات الناجحة.

الفرع الثاني: التدابير العلاجية أهم ما جاء فيه:

تم تعديل وتكملة أحكام المادة 6 من القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر سنة 2004 كما يلي:

بناءً على المادة 6، فإنه لا يجوز تقديم الدعوى العامة ضد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات أو المؤثرات العقلية، إذا تم تأكيد أنهم خضعوا لعلاج مزيل للتسمم أو كانوا تحت المراقبة الطبية منذ وقوع الأحداث المنسوبة إليهم.

في الحالات المحددة التي لا ينطبق عليها ما ورد في الفقرة السابقة، يتم تصادر المواد والنباتات المحجوزة بأمر من رئيس الجهة القضائية المختصة، وذلك بناءً على طلب النيابة العامة.

كما يجب على ضابط الشرطة القضائية أن يخضع الحدث المحتمل أن يكون تحت تأثير المخدرات أو المؤثرات العقلية للتحليل الطبي، بحضور ممثله الشرعي، أو عند الاقتضاء، محاميه، ويجب إبلاغ وكيل الجمهورية بذلك.- المادة 6 مكرر-

إذا تبين من التحليل الطبي أن الحدث مدمن، يصدر وكيل الجمهورية قرارًا بإخضاعه للعلاج المزيل للتسمم وفقًا للإجراءات المحددة داخل مؤسسة متخصصة تحددتها الفحوصات الطبية. وقد تم إدراج بعض التعديلات والتكميلات على الفصل الثاني "التدابير العلاجية" بخصوص العقوبات. إليك النقاط الرئيسية للتعديلات وأهم ما جاء فيها:

- إعفاء الأحداث المتهمين بتعاطي المخدرات أو المؤثرات العقلية من العقوبات المنصوص عليها في المادة 12 من القانون، إذا ثبت بخبرة طبية أنهم تابعوا العلاج الطبي المزيل للتسمم حتى النهاية. يمكن أيضًا أن تأمر الجهة القضائية بوضع الحدث تحت المراقبة الطبية لمدة تصل إلى سنة واحدة.- المادة 8 مكرر

الفصل الثانيآليات مكافحة جريمة تعاطي وترويج المخدرات على المستوى الدولي والوطني.

وقد تم تعديل المواد 9 و10 و12 و16: تطبق العقوبات المنصوص عليها في المادة 12 على الأشخاص الذين يمتنعون عن تنفيذ قرار الخضوع للعلاج المزيل للتسمم و/أو التكوين المنصوص عليه في المادة 8، دون المساس بتطبيق المادة 7 من جديد، حسب الاقتضاء.

- يتم إجراء علاج إزالة التسمم بواسطة مؤسسة متخصصة سواء داخليًا أو خارجيًا، ويتم تنفيذه تحت مراقبة طبية. يجب على الطبيب المعالج إبلاغ السلطة القضائية بشكل دوري بتقديم العلاج ونتائجه. يحق للجهة القضائية المختصة وضع المعني تحت المراقبة الطبية لفترة لا تتجاوز سنة بعد انتهاء العلاج المزيل للتسمم. يتم تحديد قائمة المراكز المتخصصة في علاج إزالة التسمم من قبل وزير الصحة وتكون متاحة للجهات القضائية. يتم تحديد شروط وكيفية إجراء علاج إزالة التسمم عن طريق التنظيم - المادة 10¹⁰⁴
- وقد بينت المادة 12 على أنه يُعاقب بالحبس لمدة شهرين إلى سنتين وبغرامة تتراوح بين 20,000 دج و50,000 دج، أو إحدى هاتين العقوبتين، كل شخص يستهلك أو يشتري أو يحوز مخدرات أو مؤثرات عقلية بصفة غير مشروعة.
- كما أقرت المادة 16 على أنه يُعاقب بالحبس لمدة سنتين إلى عشر سنوات وبغرامة تتراوح بين 200,000 دج و1,000,000 دج كل من يقوم بإعداد وصفة طبية تحتوي على مخدرات أو مؤثرات عقلية بقصد المحاباة أو مخالفة المواصفات المحددة في التنظيم الساري المفعول، أو يسلم مخدرات أو مؤثرات عقلية بدون وصفة طبية أو بواسطة وصفة طبية مخالفة للمواصفات المحددة، أو يحصل على مخدرات أو مؤثرات عقلية بهدف البيع أو حاول الحصول عليها بواسطة وصفات طبية مخالفة للمواصفات المحددة في التنظيم الساري المفعول.
- دون الإخلال بالعقوبات الأشد، يعاقب بالحبس من سنة (1) إلى ثلاث (3) سنوات وبغرامة من 100,000 دج إلى 300,000 دج، كل من يحصل أو حاول الحصول على المواد المخدرة أو استخدام التهديد أو العنف أو التعدي في استهلاك المؤثرات العقلية. راجع المادة 16 مكرر
- كما يعاقب بالحبس من خمس (5) سنوات إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 500,000 دج إلى 1,000,000 دج، كل من يروج عمدا بأي وسيلة كانت للمخدرات و/أو المؤثرات العقلية. وتكون العقوبة الحبس من عشر (10) سنوات إلى عشرين (20) سنة، وبغرامة من 1,000,000 دج إلى 2,000,000 دج، إذا ارتكبت الجريمة المذكورة في الفقرة الأولى عن طريق استغلال قاصر أو من ذوي الاحتياجات الخاصة أو شخص يعالج بسبب إدمانه، أو في مراكز تعليمية أو

- تربوية أو تكوينية أو صحية أو اجتماعية أو داخل هيئات عمومية أو مؤسسات مفتوحة للجمهور. المادة 16 مكرر 1
- "وجاء في المادة 17 على أنه يعاقب بالحبس من عشر (10) سنوات إلى عشرين (20) سنة وبغرامة من 5,000,000 دج إلى 50,000,000 دج، كل من قام بطريقة غير مشروعة بإنتاج أو صنع أو بيع أو الحصول أو الحيازة أو العرض أو الشراء قصد البيع أو التخزين، أو استخراج أو تحضير أو توزيع أو تسليم، بأي صفة كانت، أو سمسة أو شحن أو نقل عن طريق العبور، أو نقل مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية."
 - ويعاقب على الأفعال المنصوص عليها في الفقرة الأولى¹⁰⁵ أعلاه، بالسجن المؤقت من عشرين (20) إلى ثلاثين (30) سنة، إذا كان الفاعل موظفا عموميا سهلت له وظيفته ارتكاب الجريمة، أو من ممارسي الصحة أو الصيدلة أو الصناعة الصيدلانية، أو من مستخدمي مؤسسة متخصصة في معالجة الإدمان، أو عضو جمعية تنشط في مجال الوقاية من الإدمان، أو عضو في الاستعمال والاتجار غير المشروعين بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

ويقصد هنا بالموظف العمومي، في مفهوم هذه المادة، كل شخص يشغل منصبا تشريعا أو تنفيذيا أو قضائيا أو في أحد المجالس الشعبية المحلية المنتخبة، أو إداري سواء كان معينا أو منتخبا، دائما أو مؤقتا، مدفوع الأجر أو غير مدفوع الأجر، بصرف النظر عن رتبته أو أقدميته، بأنه موظف عمومي أو ممارس في فعاليتهم وكل شخص آخر معروف حكمه طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

كما وضحت المادة على انه تُعاقب الأفعال المنصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه بالسجن المؤبد عندما يتم ارتكابها على يد جماعة إجرامية منظمة.

 - وفقًا للمادة 20، يُعاقب بالسجن المؤبد كل شخص يقوم بزراعة خشخاش الأفيون أو شجيرة الكوكا أو نبات القنب بطريقة غير مشروعة ويكون على علم بهذا الأمر. إذا قام الفاعل بارتكاب الفعل المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة لأغراض الاستهلاك الشخصي، يُعاقب بالحبس لمدة تتراوح من سنتين (2) إلى خمس (5) سنوات وبدفع غرامة تتراوح بين 200,000 دج و 500,000 دج.
 - وفقًا للمادة 23، يُعاقب الشريك في أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بنفس العقوبة المفروضة على الفاعل الأصلي.

الفصل الثانيآليات مكافحة جريمة تعاطي وترويج المخدرات على المستوى الدولي والوطني.

- وفقًا للمادة 28، يُطبق الفترة الأمنية المنصوص عليها في قانون العقوبات على الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.
 - وفقًا للمادة 30، يُعفى من المتابعة كل شخص شارك في ارتكاب جريمة أو أكثر مما هو منصوص عليه في هذا القانون، إذا قدمت السلطات الإدارية أو القضائية إخطارًا قبل بدء تنفيذ الجريمة أو الشروع فيها.
 - وفقًا للمادة 31، يتم تخفيض العقوبات المنصوص عليها للجاني أو شريكه في الجريمة، والتي تُذكر في المواد من 12 إلى 17 وفي الفقرة 2 من المادة 20، إلى النصف إذا كانت هناك إمكانية لإيقاف الفاعل الأصلي أو الشركاء في نفس الجريمة أو جرائم أخرى ذات طبيعة مماثلة أو مكافئة لها في الخطورة بعد اتخاذ إجراءات قانونية. ويتم تخفيض العقوبات المنصوص عليها في المواد 17 (الفقرة 4) ومن 18 إلى 20 (الفقرة الأولى) و21 من هذا القانون إلى السجن المؤقت لمدة تتراوح من عشر سنوات (10) إلى عشرين سنة (20).
- أهم التعديلات في القوانين المتعلقة بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في الجزائر. إليك أهم ماجاء بها:
- وفقًا للمادة 35 مكرر، يُسمح لوكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق بإصدار إذن لضابط الشرطة القضائية أو عون الشرطة القضائية باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحديد الموقع الجغرافي للمشتبه به أو المتهم أو وسيلة الجريمة أو أي شيء آخر يتعلق بالجريمة. يتم ذلك في حالة وجود دواعٍ ترجح ارتكاب جريمة، وفي حالة الاستعجال الناجم عن خطر محقق يمكن أن يؤدي إلى زوال الأدلة أو المساس الخطير بالأشخاص والممتلكات. يتم تنفيذ هذا الإذن بالتنسيق مع وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق.
 - وفقًا للمادة 36 مكرر، تُمنح الجهة القضائية المختصة في إطار مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية صلاحية منح تراخيص لحركة المخدرات والمؤثرات العقلية للخروج أو المرور أو الوصول إلى الإقليم الجزائري بهدف كشف الجرائم المشمولة بهذا القانون.
 - وفقًا للمادة 36 مكرر 1، يتم تمكين تبادل المساعدة القضائية الدولية بشكل واسع في إطار التحقيقات الجارية لتفتيش الجرائم المشمولة بهذا القانون وكشف مرتكبيها. يمكن قبول طلبات المساعدة القضائية الدولية في حالة الاستعجال ومع مراعاة الاتفاقيات الدولية الموقعة ومبدأ المعاملة بالمثل. يُشترط أن تبقى المعلومات الواردة سرية ولا يُسمح باستخدامها في أي غرض آخر غير المشار إليه في الطلب، ويجب وجود تشريع في الدولة الطالبة يتعلق بحماية البيانات الشخصية.

- وبموجب هذه التعديلات، يتم إلغاء بعض الأحكام القانونية السابقة المتعلقة بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروع بها (المواد 37، 423)، وتستبدل بالمواد 17 و19 من القانون الجديد. يركز هذا التعديل على تعزيز قدرة السلطات القضائية في مكافحة الجرائم المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية، واستخدام التكنولوجيا والتعاون الدولي في هذا الصدد.

وفي الأخير وكختام وخلصنا القول بأن القانون رقم 05-23 الجزائري الذي يعدل ويتمم القانون رقم 18-04 يشكل خطوة هامة في مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروع بها. يسعى القانون رقم 05-23 إلى تعزيز التشريعات والتدابير القانونية للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة. من خلال تعزيز الوعي والتثقيف، وتعزيز العلاج والتأهيل، وتشديد العقوبات على الاتجار غير المشروع بالمخدرات، يهدف القانون إلى خلق بيئة صحية وأمنة ومكافحة ظاهرة المخدرات بشكل شامل.

من أهم التحسينات التي جاء بها قانون العام 05-23 هي زيادة التركيز على التوعية والتثقيف بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية. من خلال حملات توعوية مكثفة وتطوير برامج التثقيف في المدارس ووسائل الإعلام، يسعى القانون إلى نشر الوعي حول المخاطر الصحية والاجتماعية المرتبطة بتعاطي المخدرات. يهدف ذلك إلى تحقيق تغيير في السلوكيات والمعتقدات المتعلقة بالمخدرات، وتشجيع الشباب على تفادي استخدامها.

بالإضافة إلى ذلك، يركز القانون على تعزيز العلاج والتأهيل للمدمنين. يتضمن القانون إجراءات لتوفير الرعاية الصحية اللازمة والعلاج المتخصص للأفراد المتأثرين بالمخدرات. وبفضل إنشاء مراكز علاجية متخصصة وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي، يهدف القانون إلى تحقيق التعافي الكامل وإعادة إدماج المدمنين في المجتمع.

ومن بين التعديلات الهامة أيضاً في قانون رقم 05-23 هو تشديد العقوبات على الاتجار غير المشروع بالمخدرات. يتم فرض عقوبات صارمة على المتورطين في عمليات الاتجار، بما في ذلك المنظمين والمروجين والمهربين. يتضمن القانون تشديد العقوبات الجزائية والغرامات المالية للأفراد الذين يتورطون في عمليات الاتجار غير المشروع بالمخدرات. كما يتم التركيز على

الفصل الثانيآليات مكافحة جريمة تعاطي وترويج المخدرات على المستوى الدولي والوطني.

مصادرة الأصول المالية والممتلكات المرتبطة بهذه الجرائم، بهدف الحد من تمويل الأنشطة غير القانونية وتقليل قدرتها على الاستمرار.

بالإضافة إلى ذلك، يعزز القانون التعاون الدولي في مكافحة المخدرات. يركز على تبادل

المعلومات والخبرات مع الدول الأخرى، وتعزيز التعاون في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. يهدف ذلك إلى تعزيز الجهود المشتركة وتبني استراتيجيات فعالة للتصدي للتحديات المشتركة المتعلقة بالمخدرات على المستوى الإقليمي والدولي

الخاتمة

نستخلص من دراستنا لجريمة استهلاك (تعاطي) وحياسة وترويج المخدرات أن هذه الجريمة من أكبر المشاكل التي لفتت نظر الكثير من الشعوب وذلك نظار لخطورتها والتطور الهائل لانتشارها حيث أنها أصبحت من الجرائم العابرة للحدود، كما تعتبر هذه الظاهرة دمار شامل لكيان الفرد والمجتمع فهي تسبب له أضرار عديدة سواء من الناحية الصحية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية وبالتالي تخلف خسائر مادية وبشرية.

كما أن جريمة الاستهلاك (تعاطي) و الحياسة وترويج المخدرات تتصل بها عدد أفعال والتي تمثل السلوك الإجرامي لهذه الظاهرة سواء كانت الحياسة للمواد المخدرة لأجل الاستهلاك الشخصي أو حيازتها لأجل الاتجار بها أي تصديرها أو التعامل بها.

وهذا ما دفع بكثير من البلدان بالسعي إلى محاربة هذه الجريمة، ويكمن ذلك من خلال وضع قوانين وموائق وأجهزة مستحدثة تأملا منهم القضاء على هذه الآفة، ومن بين هذه الشعوب الجزائر والتي تسعى جاهدة إلى القضاء على هذه الجريمة وذلك من خلال إنضمامها إلى الإتفاقيات والموائق الدولية التي تعمل على الحد من هذه المشكلة كما قامت بتبني قانون متعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الإتجار غير المشروع بهما.

حيث أن هذا القانون جاء بعدة مفاهيم لمخدرات كما قسم جريمة المخدرات إلى جنح وجنايات، وكذلك قرر جزاءات بدنية مثل الحبس وأخرى مالية كالغرامة، مع تشديد العقوبات في الجرائم الاتجار بالمخدرات .

كما تضمن أيضا قواعد إجرائية وذلك استنادا لأحكام قانون إجراءات جزائية من خلال البحث والتحري بالإضافة إلى قواعد تخفيض العقوبات والعود في الجرائم ، بالإضافة إلى أساليب أخرى أدرجت في قانون الإجراءات الجزائية والمتمثلة في التسرب والتسليم المراقب واعتراض المراسلات كما تضمن أيضا إخضاع المتهم بجريمة تعاطي المخدرات في حالة الإدمان إلى تدابير علاجية بدل العقاب، حيث أنه يعفى من العقوبة هذا الأخير إذا امتثل للعلاج المزيل للتسميم. كما عرفت بدل

القوانين أيضا أجهزة أخرى مثل إنشاء الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والذي يلعب دورا هاما في مكافحة جريمة المخدرات وذلك من خلال وضع استراتيجيات تهدف إلى خفض الطلب على هذه السموم بالإضافة إلى دور المجتمع المدني في مكافحة هذه الأخيرة والمتمثل في الأسرة والمسجد، الإعلام، المدرسة... الخ .

لكن بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر في مكافحة هذه الظاهرة والحد منها إلا أننا نراها إلى حد اليوم في تزايد وتطور مستمر وخاصة مع ظهور مؤخرا ما يسمى بالمخدرات الرقمية فهي نوع من المخدرات لا يتعاطى بالفم أو الشم أو الحقن .

النتائج:

- أن جريمة تعاطي وترويج المخدرات هي جريمة واحدة قائمة بذاتها على الرغم من اختلاف الأفعال والصور المكونة لكل من فعلي التعاطي والترويج واختلاف العقوبات المدرجة لكل فعل.
- وكذلك اشتراكها في فعل الحيازة والذي يكون الحيازة لأجل الاستهلاك الشخصي، والحيازة لأجل الاتجار سواء تصدير والاستيراد.
- إن قانون 18/04 تضمن هدفين الأول وقائي من المخدرات والمؤثرات العقلية والآخر ردعي.
- يمكننا القول بأن القانون رقم 05-23 الجزائري الذي يعدل ويتمم القانون رقم 18-04 يشكل خطوة هامة في مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروع بها. يسعى القانون رقم 05-23 إلى تعزيز التشريعات والتدابير القانونية للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة. من خلال تعزيز الوعي والتثقيف، وتعزيز العلاج والتأهيل، وتشديد العقوبات على الاتجار غير المشروع بالمخدرات، يهدف القانون إلى خلق بيئة صحية وآمنة ومكافحة ظاهرة المخدرات بشكل شامل.

المقترحات:

- إعطاء اهتمام أكبر من طرف المشرع الجنائي وذلك بمطابقة القاعدة القانونية للواقع الاجتماعي، أي أن سن النصوص أو الاستعانة بنماذج أجنبية وذلك فقط بالشكليات لا تأتي بأي نتيجة، بل يجب أن تكون معبرة ومطبقة على الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

- بالإضافة إلى تحديد عقوبات مختلفة للاتجار بالمخدرات وذلك بتشديد العقوبات الاتجار الدولي على الاتجار على المستوى الوطني.
- المراعاة للقصد الجنائي الخاص لارتكاب هذه الجريمة سواء لأجل التعاطي أو لأجل الترويج. تشكيل محاكم خاصة بجريمة الاتجار بالمخدرات.
- زيادة فعالية الخدمات الصحية والاجتماعية مع وضع خطة للعلاج والرقابة. وضع فئات خاصة بالتحري في جرائم المخدرات بدل ضباط الشرطة القضائية المنصوص عليهم في قانون الإجراءات الجزائية سواء على المستوى الدولي أو الوطني.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المواثيق الدولية

1. الاتفاقية الوحيدة المتعلقة المخدرات، المنعقدة 30 مارس 1961 المتضمنة 51 مادة بنيويورك والتي دخلت حيز النفاذ في 1964/12/13.
2. بروتوكول 1972، المتعلق بتعديل الاتفاقية الوحيدة لسنة 1961 حول المخدرات دخل حيز النفاذ أوت 1975 والذي تضمن 21 مادة.

ثانياً: دستور الجزائري 2016

ثالثاً: النصوص القانونية

• القوانين :

1. قانون رقم 05/85 المتعلق لحماية الصحة وترقيتها المؤرخ في 16/02/1985 ج، ر، العدد 8، في 17/2/1985.
2. القانون 18/04 المؤرخ في 25/12/2004 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بهما، ج، ر عدد 83 في 27/12/2004.
3. القانون 22/06 المؤرخ في 20/12/2006 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية ج، ر العدد 84 في 24/12/2006.
4. القانون 23/06 المؤرخ في 20/12/2006 المعدل والمتمم لقانون إجراءات جزائية ج، ر، العدد 84.
5. القانون 02/15 المؤرخ في 23 يونيو 2015 المعدل والمتمم لقانون إجراءات جزائية ج، ر العدد 40 في 25 يونيو 2015.
6. القانون 07/17 المؤرخ في 27 مارس 2017 المعدل والمتمم لقانون إجراءات جزائية، ج، ر، العدد 20 في 29/مارس/2017.
7. قانون رقم 05-23 مؤرخ في 17 شوال عام 1444 الموافق 7 مايو سنة 2023، يعدل ويتمم القانون رقم 18-04 مؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004، يتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها

• الأوامر والمراسيم :

الأوامر:

1. الأمر 155/66 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم ج، ر، عدد 49، في 11/6/1966.

2. الأمر 155/66 المؤرخ في 8/6/1966 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم ج، العدد 49 في 11/6/1966

المراسيم :

1. المرسوم الرئاسي 343/63 المؤرخ في 11/9/1963 المتضمن انضمام الجزائر للاتفاقيات الوحيدة 1961 حول المخدرات ج، ر، العدد 66 في 14/3/1963.

2. المرسوم الرئاسي 177/77 المؤرخ في 7/12/1977 متضمن المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بالمواد والعقاقير النفسية.

3. المرسوم الرئاسي 41/95 المؤرخ في 28/1/1995 المتضمن مصادقة الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات ج، ر عدد 7 في 15/2/1995.

4. المرسوم الرئاسي 61/02 المؤرخ في 5/2/2002 متضمن التصديق على بروتوكول المتعلق بتعديل الاتفاقية الوحيدة سنة 1961 ج، ر، عدد 10 في 12/2/2002.

رابعاً - الكتب:

1. أحمد أبو الروس، مشكلة المخدرات والإدمان، الكتب العربي الحديث الأناطية الإسكندرية رمضان وأولاده للطباعة، د ط ، 2003.

2. أحمد عبد العزيز الأصفر، أسباب تعاطي المخدرات في المجتمع العربي ط 1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2012.

3. أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائري الخاص ج 1 - ط 17، دار هومة للطباعة والنشر وتوزيع، الجزائر، 2014.

قائمة المصادر والمراجع

4. أحسن بوسقيعة، التحقيق القضائي ط 11، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
5. أحمد أمين الحاذقة، أساليب وإجراءات مكافحة المخدرات، ج1، دار النشر المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1991.
6. العال الديربي، الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجهود الدولية للوقاية منها بالتطبيق على تجارب عالمية وإقليمية ووطنية، مكتب الأنجلو القاهرة، 2016.
7. ادوارد غالي الذهبي، جرائم المخدرات ط 2، مكتب غريب القاهرة، 1988.
8. حسين طاهري، جرائم المخدرات وطرق محاربتها، دار الخلدونية الجزائر، 2013.
9. رشاد أحمد عبد اللطيف الآثار الاجتماعية لتعاطي المخدرات دار النشر المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض 1992.
10. عبد الرحمان □ أبو عتمة، حجم ظاهرة الاستعمال غير المشروع للمخدرات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 1988.
11. عبد الإله بن عبد الله المشرف، ورياض علي الجواد المخدرات والمؤثرات العقلية أسباب التعاطي وسبل المواجهة، ط 1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011.
12. عبد الله أوهبيبة، شرح قانون إجراءات الجزائية 6، دار هومة للنشر، الجزائر، 2006.
13. غسان رباح، الوجيز في قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية دراسة مقارنة حول الإدمان والاتجار غير المشروع، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008.
14. فاطمة العرفي، وليلى إبراهيمي العدواني جرائم المخدرات في ضوء الفقه الإسلامي والتشريع د ط ، دار هومة، الجزائر، 2010.
15. لحسين بن شيخ آت ملويا المخدرات والمؤثرات العقلية، دراسة قانونية وتفسيرية، دار هومة، عين مليلة، الجزائر، 2010.
16. مصطفى مجدي هرجة، جرائم المخدرات في ضوء الفقه، ب د ط ، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1992.

17. □ السيد علي، المخدرات تأثيراتها وطرق التخلص الآمن منها، جامعة نايف العربية، الرياض، ط 1، 2012.
18. هادي ، الحشيش قاتل الإنسان ودعامة الاستعمار، دار الهدى ، د ط ، عين مليلة - الجزائر، د س ن.
19. فتحي، العيد الإستراتيجية العربية لمكافحة استعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، دد، 2009.
20. فتحي العيد، جريمة تعاطي المخدرات في القانون المقارن، ج2، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية الرياض، الرياض، 1988.
21. بن وارث، مذكرات في القانون الجزائري، قسم الخاص، ط 4، دار عنابة، الجزائر، 2009.
22. حزيط ، مذكرات في قانون إجراءات جزائية، ط 5، دار هومة، الجزائر، 2010.
23. منصور رحماني، الوجيز في القانون الجنائي العام، دار العلوم للنشر، د ط، عنابة، 2006.
24. نصر الدين مروك، جريمة المخدرات في ضوء القوانين والاتفاقيات الدولية، دار هومة، الجزائر، 2004.
25. نبيل صقر، جرائم المخدرات في التشريع الجزائري، دار هومة، عين مليلة -الجزائر، 2006.
26. نبيل صقرو وعزالدين قمرأوي ، الجريمة المنظمة، د ط ، دار الهدى الجزائر، 2003.

خامسا: المقالات والبحوث العلمية

1. الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال، تقرير التطبيقات عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال من طرف مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مملكة البحرين، 2011 الصفحة 1 – 47
2. بيان عيسى يوسف، جرائم المخدرات، بحث مقدم لمتطلبات الترقية الصنف الثالث إلى الصنف الثاني، العراق، 2011.

قائمة المصادر والمراجع

3. طبعلي طاهر، وقوارح ، المؤسسات الاجتماعية والتربوية ودورها في مكافحة تعاطي المخدرات، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 2، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011.
 4. عبد الله بن فريج البهلال، بحث علمي حول وسائل التحقيق المستحدثة وأحكامها وفقها ونظامها، 1430/1429 هـ.
 5. غنية قداش، الإستراتيجية الجزائرية والصحية في معالجة الإدمان على المخدرات، مجلة الديوان الوطني لمكافحة المخدرات، العدد 00، سبتمبر 2014.
 6. □ أمين صبحي، جرائم المخدرات في الجزائر وفقا لقانون 18/04، مجلة الندوى للدراسات القانونية، كلية الحقوق والعلوم سياسية سيدي بلعباس، العدد1، الجزائر، 2013.
- سادسا - المذكرات والأطروحات:
1. باسعيد خالد، المخدرات والثقافة التهريب في الحدود الغربية الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص أنثربولوجيا الجريمة، كلية علوم إنسانية، قسم الاجتماع، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015.
 2. بومعقل إبراهيم التعاون الجمركي في مكافحة الجريمة المنظمة، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، كلية الحقوق تخصص قانون عام للأعمال، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2016.
 3. خداوي مختار، إجراءات البحث والتحري الخاصة في التشريع الجزائري، مذكرة مكتملة لمتطلبات الماستر، تخصص قانون جنائي والعلوم الجنائية، جامعة سعيدة، 2016.
 4. سليمان بن □ العبد الله الشعبي، التعاون الدولي والخطط العلمية لمكافحة الاتجار غير المشروع المخدرات والمؤثرات العقلية، مشروع مقدم لاستكمال متطلبات درجة ماجستير في مكافحة الجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، المعهد العالي للعلوم الأمنية، القسم الخاص، الرياض، 1987.

قائمة المصادر والمراجع

5. شرقي حمزة والبقر الطاهر، جرائم المخدرات بين إجراءات التحري والمتابعة في التشريع الجزائري ، مذكرة لنيل متطلبات شهادة ماستر قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بوضياف ، المسيلة ، 2016- 2017.

سابعاً - المحاضرات:

1. العيساوي الحسين، محاضرات في التحقيق القضائي، موجهة لطلبة أولى ماستر، تخصص جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مسيلة، الجزائر، 2017.
2. قرقور حدة، محاضرات في الجنائي الخاص (المخدرات والمؤثرات العقلية)، موجهة لطلبة ماستر، تخصص جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة □ بوضياف مسيلة، الجزائر، 2017.

ثامناً - المواقع الالكترونية:

1. منظمة الأمم المتحدة للزراعة fao,orglor ، تاريخ الاطلاع 20/ 3/ 2018.
2. 20/ 3/ 2018. تاريخ الاطلاع ، www.intrpol.iht و intrpolhyc.net ، منظمة الأنتربول
3. الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات 2018- 2022، -49275/ar.aps,dz/algerie

2018.2022، اطلع عليه يوم 20 / 3/ 2018.

6	الفصل الأول.....
6	الإطار المفاهيمي لجريمة تعاطي وترويج المخدرات
6	المبحث الأول: مفهوم المخدرات
6	المطلب الأول: تعرف المخدرات.....
6	الفرع الأول: التعرف اللغوي والاصطلاحي للمخدرات
10	الفرع الثاني: أنواع المخدرات
14	المطلب الثاني: أسباب استهلاك وترويج المخدرات وأثارها
14	الفرع الأول: أسباب تعاطي وترويج المخدرات.....
16	الفرع الثاني: آثار تعاطي وترويج المخدرات
18	المبحث الثاني: أركان جريمة تعاطي وترويج المخدرات في التشريع الجزائري
18	المطلب الأول: الأركان المكونة لجريمة تعاطي المخدرات في التشريع الجزائري.....
18	الفرع الأول: الركن الشرعي
18	الفرع الثاني: الركن المادي في جريمة تعاطي المخدرات
21	الفرع الثالث: الركن المعنوي لجريمة تعاطي المخدرات
24	المطلب الثاني: الأركان المكونة لجريمة ترويج المخدرات في التشريع الجزائري
24	الفرع الأول: الركن الشرعي لجريمة ترويج المخدرات
25	الفرع الثاني: الركن المادي لجريمة ترويج المخدرات
27	الفرع الثالث: الركن المعنوي لجريمة ترويج المخدرات
29	الفصل الثاني
29	آليات مكافحة جريمة تعاطي وترويج المخدرات على المستوى الدولي والوطني
30	المبحث الأول: مكافحة جريمة تعاطي وترويج المخدرات على المستوى الدولي
30	المطلب الأول: الجهود الدولية لمكافحة جريمة تعاطي وترويج المخدرات
30	الفرع الأول: الوثائق الدولية لمكافحة تعاطي المخدرات
32	الفرع الثاني: دور المنظمات الدولية في مكافحة تعاطي المخدرات
33	الفرع الثالث: دور المنظمات الدولية في مكافحة ترويج المخدرات.....
37	المطلب الثاني: مكافحة تعاطي وترويج المخدرات على المستوى العربي
37	الفرع الأول: الجهود العربية لمكافحة جريمة تعاطي وترويج المخدرات

38	الفرع الثاني: مكافحة ترويج المخدرات على المستوى العربي.....
38	المبحث الثاني: آليات مكافحة جريمة تعاطي وترويج المخدرات في التشريع الجزائري.....
	المطلب الأول: آليات التحري والمتابعة وأساليب مكافحة جريمة التعاطي والترويج المخدرات في التشريع الجزائري.....
39	الفرع الأول: آليات التحري والمتابعة.....
39	الفرع الثاني: أساليب مكافحة جريمة تعاطي وترويج المخدرات في التشريع الجزائري.....
46	المطلب الثاني: عقوبات جريمة تعاطي وترويج المخدرات في التشريع الجزائري.....
56	المطلب الثالث : التعديلات الجديدة في ظل القانون 05-23.....
62	الفرع الأول "التدابير الوقائية" أهم ما جاء فيه:.....
63	الفرع الثاني: التدابير العلاجية أهم ما جاء فيه:.....
66	الخاتمة.....
71	قائمة المصادر والمراجع.....
75	